(بين الحمل على المعنى والصناعة النحوية)
عند أبي حيان الأندلسي في كتابه
التذييل والتكميل
(من الجزء الأول إلى الجزء السادس)

الدكتورة

عائدة سعيد البصلة

أستاذ النحو والصرف

جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

العدد العشرون

للعام ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

الجزء الرابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٦م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فقد رأيت كثيراً من الأحكام العامة التي سرت بين طلاب العلم مسرى النار في الهشيم، والتي تدور حول أحكام النحو، وأنها صناعة لفظية، وأن النحاة قوم لفظيون، وهذه الدعوى تخرج النحو عن طبيعته، وتبعده عن منهجه.

والذي لا شك فيه أن علماء العربية أمثال الخليل، وسيبويه، والفراء، والسيرافي، وأبي علي، وابن جني،...وغيرهم، ينطوي علمهم على أصول فكرية واعتبارات عقلية تقف عند المعنى، وتراعي حدوده، فلا تتجاوزه، ولا تغيب عنه، وقد عقد أبو الفتح ابن جني باباً سماه:(بابٌ في الرد على من ادعى على العرب عنايتَها بالألفاظ وإغفال المعاني) بدأه بقوله: "اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية، وأكرمها وأعلاها وأنزهها، وإذا تأملتَه عرفتَ منه وبه ما يؤنِقك ويذهب في الاستحسان له كلَّ مذهب بك، وذلك أن العرب كما تُعْنَى بألفاظها فتصلحها وتهذِّبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخُطَب أخرى.... فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدراً في نفوسها، فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحَسَّوها، وحَمَوْا حواشيَها وهذَّبوها، وصَقَلوا عزوبها وأرهفوها، فلا تَرَيَنَّ أن العناية- إذ ذاك- إنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة فهم للمعاني، وتنويه وتشريف"(١).

(١) انظر الخصائص ١/٢١٥- ٢١٦

ومع هذا وجدنا تلك الدعاوَى التي تزعم أن هناك تعارضًا بين المعنى والصناعة النحوية، وأن الصناعة قد تفرض أمراً يرفضه المعنى، وقد يفرض المعنى شيئاً ترفضه الصناعة.

وإن كان ابن جني قد وضح المسألة في باب "بابٌ في الفرق بين تقدير المعنى وتفسير الإعراب"(١).

ولهذا فقد رأيت الحاجة إلى بحث هذه المسألة، وقد اخترت أبا حيان موضوع الدراسة في كتابه (التذييل والتكميل) (ستة أجزاء)؛ إذ يمثل أبو حيان اكتمالَ العقلية النحوية ونضجَها في القرن الثامن الهجري، وهو مما دعاني إلى فحص (الصناعة النحوية والمعنى) عنده؛ لأكشف عن موقف أحد أشهر النحاة من (الصناعة والمعنى)، والذي يتجلى فيه حقيقة المصطلحَيْن عند النحاة ومعالجتهما العلمية لهما.

ولقد رتبت البحث على النحو الآتي:

- **المقدمة**: تناولت فيها: العلاقة بين الصناعة النحوية والمعنى بإيجاز، ودعاوى التعارض بينهما.
- **تمهيد**: تناولت فيه ما يأتي:
  - التعريف بأبي حيان باختصار.
  - تصور أبي حيان لمفهوم النحو وموضوعه وأهميته.
  - مصادر التأليف النحوي عنده.
  - مفهوم المصطلحات النحوية المهمة في هذا البحث.

---

(١) انظر الخصائص ٢٧٩/١،سيأتي تفصيل ذلك

- **الفصل الأول**: الصناعة النحوية عند أبي حيان وفيه ثلاثة مباحث هي:

  المبحث الأول: السماع.

  المبحث الثاني: القياس.

  المبحث الثالث: التنظيم الصناعي في التأليف عند أبي حيان.

- **الفصل الثاني**: المعنى عند أبي حيان.
- **خاتمة**
- **أهم المصادر والمراجع**
- **فهارس البحث**

التمهيد

التعريف بأبي حيان

سأشير سريعاً إلى التعريف به اكتفاءً بما كتب عنه في مقدمات تحقيق كتبه، وما أفرد له من دراسات، فهو: أثير الدين أبو حيان ابن الشيخ أبي الحجاج محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الجيانيِّ الغرناطيِّ النَّفْزيِّ[١]، فهو جياني الأصل، غرناطي المولد والنشأة، أندلسي الانتماء[٢].

ولقد عاش وتترعرع في الأندلس، ثم رحل عن غرناطة إلى المشرق، واستقر في القاهرة، وكانت مصر في تلك الفترة تحت حكم المماليك، الذي كان العهد الذهبي للمدارس والعلماء والتأليف، فكانت منابع المؤلفين ما خلفه المشرق العربي من تراث ضخم تعاقبت على بنائه الأجيال، وما جاد به المغرب العربي من علم غزير تعاقبت على حفظه الأجيال، ثم صهرته بيئة مصر وصبته في قالب جديد[٣].

ولقد برع في علوم العربية والقرآن والقراءات والتفسير والحديث والتاريخ والتراجم

فقد أخذ العلم عن عدد كبير من العلماء قال في ذلك:(جملة الذين سمعت منهم نحو من أربعمائة شخص وخمسين، وأما الذين أجازوني فعالَم كثير جدًا من

---

(١)انظر في ترجمته: البغية:١/٢٨١،٢٨٠، شذرات الذهب:٦/١٤٥، ومصادر ترجمته أحصاها محققو كتبه فأغنونا عن الإعادة، وللاستزادة انظر:الارتشاف:١/١٣، وأبيات النحو تفسير البحر المحيط: شعاع المنصور:١٦،١٥، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان:٦،٥.

(٢)انظر:الارتشاف:١/١٣، وأبو حيان النحوي:٣١.

(٣)انظر: أبو حيان النحوي:٣٨ بتصرف.

أهل غرناطة، ومالقة، وسبتة، وديار أفريقيا، وديار مصر، والحجاز، والعراق، والشام)[١].

وقال الصفدي عن براعته وعلمه بالنحو:(وهو الذي جسر الناس على مصنفات الشيخ جمال الدين بن مالك -رحمه الله- ورغَّبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها، وخاض بهم لُجَجَها، وفتح لهم مُقْفَلَها، وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب- رحمه الله تعالى: هذه نحو الفقهاء، والتزم أن لا يقرئ أحداً إلا إن كان في كتاب سيبويه، أو في التسهيل لابن مالك، أو في تصانيفه)[٢].

وبالاطلاع على شيوخه وأساتذته[٣] ندرك إدراكًا تامًا أنه كان نهرًا كبيرًا جمع بين جنباته علم جل شيوخ المغرب والمشرق في اللغة والقراءات والحديث والتفسير والفقه.

وبالاطلاع على كثرة تلاميذه ندرك المكانة العلمية التي تقلدها [٤]، وبالرجوع إلى مصنفاته ندرك حجمَ الموروث العلمي الذي خَلَّفَه، وتنوعَ الكنوز التي جمع علمه فيها[٥]، وبالنظر في مصادره في كتبه ندرك الكم الغفير من المعارف التي يَتَنَقَّل القارئ بينها؛ لينهل من رحيقها[٦].

---

(١) الوافي بالوفيات:٥/٢٨٠.

(٢) الوافي بالوفيات:٥/٢٦٨.

(٣) انظر في شيوخه: الارتشاف:١/٢٢ -٢٦، وأبيات النحو في تفسير البحر المحيط:٢٠،١٧.

(٤) انظر في تلاميذه:الارتشاف:١/٢٧-٣١.

(٥) انظر في مؤلفاته: الارتشاف:١/٣٢-٣٥، وأبيات النحو في تفسير البحر المحيط:٢٦،٢٥،٢٤،٢٣،٢٢،٢١، والنكت الحسان:٧،٦، أبو حيان ومنهجه في كتابه ارتشاف الضرب، د. رمزي د نعيم (بحث):١٣٦.

(٦) انظر: النحو في أبيات البحر:٣٠،٢٩،٢٨،والبحر المحيط:١/٥،٤ومابعدها.

تصور أبي حيان لمفهوم النحو وموضوعه وأهميته

ـ قال في مقدمة "التذييل والتكميل" عن أهمية النحو في فهم كلام الله- تعالى- وتعرف خطابه: (الحمد لله المتفرد بشريف الاختراع، المتفضل بلطيف الاصطناع، الذي أوجد عالم الإنسان،.....وجعل من أشرف المعارف ما تحلى به جنان العارف، من علم النحو الذي هو المِرْقاةُ إلى فهم كتابه، والسبيلُ المؤديةُ إلى تعرُّف خطابه.....)[١].

ـ ويرى أهمية النحو لدارس العلوم الشرعية من تفسير وفقه وغيرها، قال في البحر بعد أن ذكر أن من يشتغل بعلم التفسير لابد له من معرفة عدد من العلوم من وجوه:(....الوجه الثاني: معرفة الأحكام التي للكلم العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها، ويؤخَذُ ذلك من علم النحو، وأحسن موضوع فيه وأجله كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان...سيبويه....وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام كتاب تسهيل الفوائد لأبي عبد الله محمد بن مالك الجياني.....)[٢].

- وقال في البحر: (ومن أحاط بمعرفة مدلول الكلمة وأحكامها قبل التركيب، وعلم كيفية تركيبها في تلك اللغة، وارتقى إلى تمييز حُسْنِ تركيبها وقُبْحِه فلن يحتاج في فهم ما تركَّبَ من الألفاظ إلى مُفهِّم ولا مُعلِّم....)[٣].

- وقال في النُّكَت الحِسَان: (النحو علم بأحكام الكلم العربية إفرادًا وتركيبًا)[٤].

---

(١) انظر: مقدمة التذييل والتكميل:١/٤.
(٢) انظر: البحر المحيط:١/٦.
(٣) انظر البحر المحيط:١/٥.
(٤) النكت الحسان:٣٢،٣١.

هذا بالإضافة إلى اهتمامه بالعربية وعلومها جميعًا من لغة وأدب وبلاغة(١).

مصادر التأليف النحوي عنده

١ – كتاب سيبويه في النحو.

فقد قال: (وكان من تقدمنا قد انتزع من الكتاب تآليف قليلة الإحكام)(٢)، وقال: (فجديرٌ بمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير، أن يعتكِفَ على كتاب سيبويه، فهو في هذا الفن المُعَوَّلُ عليه، والمستَنَدُ في حل المشكلات إليه، ولم أَلْقَ في هذا الفن من يقارِبُ أهلَ قُطْرِنا الأندلسي فضلاً عن المماثلة....)(٣).

٢- كتب ابن مالك، وابن عصفور(٤).

٣- مصادره الأخرى التي أفاد منها، وهي كثيرة أشار لها محققو كتبه.

فالنحو عنده قلب العربية النابض به يتم التعرف على أحكام الكلم العربي من جهة الإفراد والتركيب والتصريف، وهو أداة لا غنى عنها للمفسر والفقيه، وطالب علم الشرع عامة.

---

(١) انظر البحر المحيط:٦/١ وما بعدها.
(٢) انظر مقدمة الارتشاف:٣/١.
(٣) انظر البحر المحيط:٣/١.
(٤) انظر البحر المحيط:٦،٥/١،والنحو في أبيات البحر المحيط: ٢٨.

مصطلحات البحث

- **الصناعة النحوية** :

ويقصد بها الصناعة العِلْمية التي يُعْرَفُ بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف؛ ليعرف الصحيح من الفاسد [١].

- **المعنى** :

ويقصد به المعاني النحوية متمثلةً في المعاني النحوية للكلمات، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، والنعت، إلخ، وكذلك المعاني النحوية للجمل أو الأساليب المترتبة على طرق التعلق الإسنادية، وهي معاني النحو التركيبية[٢].

والمعنى: هو المفهوم من ظاهر اللفظ، (وانفهامه منه صفة للمعنى دون اللفظ، فلا اتحاد في الموضوع)، والذي تصل إليه بغير واسطة.[٣]

والمعنى عند النحويين: هو مما قام بغيره، وقيل: هو العلاقة المتبادَلة بين اللفظ والمدلول علاقة تمكِّن كلاًّ منهما من استدعاء الآخر[٤].

- **العلة** :

العلة هي تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه .[٥]

---

(١) انظر القياس في النحو:١٥٩، بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي:٥٠-٥١، الاقتراح: ١٢٨ .

(٢) انظر الساق نفسه.

(٣) انظر الكليات لأبي البقاء:٤٢٨،مراعاة المعنى في التوجيه النحوي، د حسني هاشم الحديدي- بحث منشور – مجلة الأزهر القاهرة-العدد٣٢-٢-١٤- ص٥٨٩.

(٤) انظر: مراعاة المعنى في التوجيه النحوي، د حسني هاشم الحديدي-بحث منشور -مجلة الأزهر القاهرة-العدد٣٢-٢-١٤- ص٥٨٩.

(٥) انظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه:٢٠-٢١،القياس في النحو:١٥٩- ١٥٥.

والعلة في اصطلاح النحويين: هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح: هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة. والعلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي واضحة جلية، فالعلة النحوية تشغل النحوي في محاولته الوصول إليها عن كل ما عداها، وتتطلب منه كدَّ الفكر وإعمال النظر مرة بعد أخرى؛ حتى يطمئن إلى سلامتها، وصحة الوثوق به [(١)]".

والعِلَّة هي الركن الثالث من أركان القياس الأربعة ويقصد بها: العلاقة الجامعة بين المقيس والتي لأجلها أعطي المقيس حكم المقيس عليه[(٢)] " .

وللعلة أقسام جمعها النحاة، وتباينت آراؤهم فيها[(٣)].

---

(١)أصول النحو٢: مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية.

(٢)مجلة مركز دراسات الكوفة: (العلل التعليمية وتطبيقها الأصول في النحو أنموذجاً): حيدر جبار عيدان، العدد السادس، ٢٠٠٧، ص١٣٥ .

(٣) اختلف علماء العربية في تقسيم العلل، ومرد هذا الاختلاف إلى الاعتبار الذي قسم من خلاله العلماء هذه العلل فجاءت تقسيماتهم على هذا النحو:

١.باعتبار شيوعها على قسمين: العلل المطَّردة، والعلل الحكمية (الدينوري).

٢.باعتبار أسلوبها على ثلاثة أقسام: العلل التَّعليمية، العلل القياسية، والعلل الجدلية (الزجاجي).

٣.باعتبار الحكم قسمان: العلة الموجبة، والعلة المجوَّزة (ابن جني) .

٤.باعتبار طبيعتها ثلاثة أقسام هي: العلة البسيطة، العلة المركبة (السيوطي)

انظر آراء بعض النحاة في ذلك: ابن السراج(٣١٦هـ) في كتابه: الأصول، الزجاجي (٣٣٧هـ) في كتابه:الإيضاح،أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري(٣٤٠هـ) في كتابه: ثمار الصناعة.، ابن جني(٣٩٢هـ) في كتابه: الخصائص، السيوطي(٩١١ه) في كتابه: الاقتراح في علم أصول النحو.

- **المناظرة**:

علم المناظرة: هو مسائل يبين فيها الوظائف المقبولة والمردودة للمتناظرين، فوظائف المتناظرين هي: الاعتراضات والأجوبة التي تحدث بينهم، وتسمى بالأبحاث الكلية؛ لأنها قواعد كلية تنطبق على الأبحاث الجزئية التي تتعلق بموضوع معين.

ثم إن الفرق بين المنطق والمناظرة هو أن المنطق يبحث فيه عن أحوال التعريف والدليل أي يعرفك طريقة رفع المجهول، وأما علم المناظرة فيعرفك الطريق الصحيح للمناظرة حول التعريف والدليل، فالمنطق يعلمك أحوال التعريف والدليل، والمناظرة تعلمك الاعتراضات التي يمكن أن تتوجه على التعريف والدليل، وكذا الأجوبة الممكنة عنها.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي للقضايا والمسائل التي طرحتُها فيه.

الفصل الأول

الصناعة النحوية عند أبي حيان

وإذا كانت الصناعة النحوية هي الصناعة العلمية التي يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح وما يفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد(١).

فإنَّ النحاة في وصفهم النظام اللغوي للعربية، وبيان القوانين التي تحكم الاستعمال الصحيح، والتعليل لها، كانوا يتلمسون طريقة العرب ومعهود خطابها انطلاقاً من طبيعة الظواهر اللغوية، والأصول المستحكمة فيها، وذلك من خلال أسس منهجية كانت قائمة في أذهانهم، استظهروها وصدروا عنها، وإن لم يُعْنَوا بإيضاحها عنايتهم بإجراءات التحليل اللغوي .(٢)

والذين يزعمون أن صناعة النحو لا يعنيها إلا أن تُضبط حركات الأواخر لا يفهمون النحو؛ لأن النحو الذي يعرفه علماء هذه الأمة هو النحو الذي يبحث منطق اللسان، ويحلل ضروب العلاقات بين كلماته، ويشرح سليقة الأمة المنعكسة في هذا البناء الإعرابي المعجِب (٣).

هذا البناء الذي يدور مع المعنى وآلة لوضوحه، ويقرر النحاة دوماً أن المتمسك به صحة هذا المعنى، ويؤول لصحته الإعراب، فالأصلُ هو المعنى، والإعرابُ فرعٌ عنه، وهو ما يقرره ابن جني في باب عقده في (الخصائص) سماه: (بابٌ في تجاذب المعاني والإعراب) عندما قال: "تجد في كثير من المنثور

---

(١) الاقتراح: ١٢٨

(٢) انظر بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي ٤٤-٤٥

(٣) دلالات التراكيب: د.أبو موسى ٢٦٨- ٢٦٩

والمنظور الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتور كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب "[١].

والذي يفهم من كلام ابن جني في هذا الباب، أنه قد يرد كلام يوهم معناه أن الإعراب (كذا)، ولكن الصناعة النحوية تأبى هذا الإعراب؛ لأنه غير موافق لقواعدها، ومن ثم يجب على المُعْرِب أن يلتمس طريقاً يصح به الإعراب، مع عدم تضييع المعنى المراد، وهذا إن دل فإنما يدل على حرص النحاة على المعنى، ولكن لا يكون ذلك على حساب الصناعة التي هي قوانين بها يتحدد المعنى ويتخصص، وبدونها يفسد، ومن ثم يقرر ابن جني: (وارتحت لتصحيح الإعراب)[٢].

ولا يفوتنا أن ننوه كما نوه ابن جني في باب: (الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى) إلى أن هناك من بضعف نظره ينقاد إلى إفساد الصفة عندما يمر به من شيء من الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، وأن عليه أن يحفظ نفسه منه، وإن أمكنه- كما يقول ابن جني- أن يكون تقدير الإعراب على تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى، تركت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك [٣].

وفي هذا الفصل سنعرض موقف أبي حيان من الصناعة النحوية الذي قد تجلى بأساليب عدة، وهي موقفه من:

---

(١) انظر الخصائص:٧٩/١.

(٢) انظر الخصائص:٢٥١٨٣، بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي: ١٢٦-١٢٧ .

(٣) انظر الخصائص:٢٥٩/٣

المبحث الأول : **السماع** :

سنعرض إشارات للمواضع الصريحة التي أعلن وقوفه على الأصول النحوية فيها، ومن ذلك:

- السماع .
- أصل الوضع .
- الموضع .

المبحث الثاني: **القياس**:

سنعرض فيه القياس (العلل الأوائل) ، والقياس التفسيري .

المبحث الثالث: **التنظيم الصناعي في التأليف**:

سنوضح فيه اعتراضاته على ابن مالك في التأليف سواء من ناحية غموض العبارة أو قصورها أو إعادة شرح الباب .

المبحث الأول

السماع

برز عند أبي حيان الوقوف على السماع كمؤصل للمسائل، وكذلك كمصنِّف للأحكام النحوية؛ فقد صرح بعزوفه عما لا يؤدي إلى أحكام نحوية مستندة إلى السماع الصحيح، منكرا على من بالغ في هذا الباب من النحويين بقوله: (والنحويون مولَعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعليل أحكامًا نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع[١].

وهذا ما ورد في (التذييل والتكميل):

- **في مسألة (حذف الضمير المنصوب بالصفة):**

ردّ على ابن عصفور مذهبه في أن هذا الحذف ضعيف جداً [٢]، بأن ذلك (لا يُسوغ) لأن ما كَثُر في لسان العرب مجيئه، وجاء في القرآن، لا يقال فيه: إنه ضعيف جداً، وزاد أبو حيان بأن القياس يقوي ذلك؛ لأنه منصوب من حيث المعنى، فكما يجوز جزمه لو نصبه الفعل، كذلك يجوز حذفه، إذا نصبه من حيث التقدير الوصف[٣] .

- **في مسألة (استعمال (أي) صفة):**

نبه أبو حيان على الوقوف على ما جاء به السماع في هذه المسألة، لأن أصل الحكم النحوي فيها (أن لا يوصف بها)، فلا يُتَوَسَّعَ في القياس فيها، بل يُتَوَقَّفُ حتى يسمع من كلام العرب وإلا مُنِعَ [٤].

---

(١) البحر المحيط:١/٤.
(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٤
(٣) انظر التذييل والتكميل:٣/٧٦
(٤) انظر التذييل والتكميل:٣/١٤٢-١٤٣

- **في مسألة (نصب خبر (ما) متوسطاً):**

ذكر أبو حيان أن سيبويه (منع) نصب خبر (ما) متوسطاً؛ لأنه لم يسمعه من العرب(١)؛ لذلك شَبَّهَه بشيء لا يجوز البتة، ولا خلاف فيه، وهو: (إن أخوك عبدَ الله)(٢) .

- **في مسألة (مجيء الاسم بعد (لات) مرفوعاً والخبر منها منصوباً مثبتين معاً):**

ينبه أبو حيان إلى أنه لم يحفظ من كلام العرب ذلك، بل إن ذكر المنصوب لم يذكر المرفوع، وإن ذكر المرفوع لم يذكر المنصوب(٣).

- **في مسألة "زيادة مِن في نحو: "إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون" (٤):**

ذهب الكسائي إلى زيادة (مِن)(٥)، ورأى أبو حيان أن الصحيح أن يكون هذا مما حدث فيه الضمير لا على زيادة (مِن)، محتجًّا باللفظ والمعنى؛ إذ العرب قالت: (إن بك زيدٌ مأخوذٌ)، وكان يجوز لـ (إنّ) أن تنصب زيدًا، والمعنى إذا جعلت (من) زائدة كان "المصورون" أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة، وليس كذلك؛ إذْ غيرهم أشد عذاباً منهم (٦).

وفي الإطار نفسه، أعني وقوف أبي حيان على السماع، تحرزه في الوقوف على أصل الوضع والموضع في اللغة .

---

(١) انظر الكتاب: ٦٠/١

(٢) انظر التذييل والتكميل:٢٧١/٤- ٢٧٢

(٣) انظر التذييل والتكميل: ٢٩٢/٤-٢٩٣

(٤) الحديث في البخاري، كتاب اللباس، ٧:٦٥

(٥) انظر: الإيضاح العضدي ١٢٢، ومغني اللبيب ٦/ ٣٢٠، والمقاصد الشافية ٣/ ٦٠٠، وفي مذهب الكوفيين انظر معاني القرآن للفراء:٢/١،٣٨٤،٢٧١/٣١٥،٢٦٤،٢١٨.

(٦) انظر التذييل والتكميل:٤٦/٥-٤٧ ، وانظر:٣٨/٥ ، وانظر في احتجاجه بالسماع أيضاً ٤٩/٥-٥٠ ، وانظر:٤٧/٦ ، وانظر ٩٥/٦

ومن وقوفه على أصل الوضع:

- **في مسألة (إضمار (أن) بعد همزة الاستفهام وبعد (أَمْ)):**

إذ رأى أنه لا إضمار بعدها؛ لأنه لم يُلفَظْ بذلك في موضع من المواضع، وإنما اكتفَوْا هنا بالمعنى دون الإضمار، وشدّد على أنه لا يقاس على ذلك؛ لأنه موضع خرج فيه اللفظ عن أصله، إذ خرجت همزة الاستفهام والفعل عن أصلهما، وصار سبكاً معنوياً إلى المصدر، وإنما لم تكن همزة الاستفهام مما ينسبك معها الفعل إلى المصدر؛ لأن ما ينسبك معه يكون معمولاً لما قبله لفظاً، ولا يكون ذلك في الهمزة، وإنْ كانت قد تكون مع ما دخلت عليه في موضع معمول في المعنى[١].

- **في مسألة (إلغاء كان وأخواتها):**

يقول أبو حيان: "وثبت أن (ظننت) تلغيها العرب، وعمل كان وليس وإنّ فرع؛ إذ عملها بالتشّبه بالأفعال التي عملها أصل كعمل ظننت، فتكون ملغاة.

وأما السماع فإن العرب لم تذكر قط الأمر بهذا اللفظ في هذا المعرض ولا الشأن، فلما لم يقل قط: كان الأمر زيد قائم، ولا: إن الشأن زيد ضاحكٌ، بطل دعواهم"[٢].

- **في مسألة(عود الضمير على الجمع بضمير المفرد):**

ذكر أبو حيان أن الإفراد هنا على معنى (مَن ذُكر) نحو (هو أجملُ الفتيان وأنبله)، واستدل على ذلك (بالسماع)، وأخذ يذكر النصوص[٣] .

---

(١) انظر التذييل والتكميل:٣/١٤٩-١٥٠

(٢) التذييل والتكميل: ٢/٢٧١-٢٧٢

(٣) انظر التذييل والتكميل:٢/١٥٢

ونص أبو حيان على أن أكثر الاصطلاحات تنقل ألفاظ اللغة إلى معان تشبه المعاني التي وضعها لها أهل اللغة، لذلك لا تجد في صناعة النحو لفظاً مخترعاً لم ينطق به أهل اللغة [١].

وأيضاً نبه أبو حيان إلى أن الأحكام النحوية لا تثبت إلا بنص لا يحتمل، أو بنقل عن مستقرئي علم النحو عن العرب، كالخليل، وسيبويه، والكسائي وأنظارهم الذين شافهوا العرب، وأما متأخر جداً قد وقعت له أبيات يسيرة، تحتمل التأويل يريد أن يستنبط منها الأحكام، فلا يسوغ له ذلك، ولا يسمع منه هذا[٢].

- **في مسألة(وضع العرب (لو) حرف امتناع لامتناع):**

نبه أبو حيان إلى أن مجيء (لو) بمعنى التمني لا يغير مطلقاً على أنها دالة على التمني، وإنما أشربت المعنى، وشدد على أنه ليس قسمًا من أقسامها أن تكون للتمني، وإنما هي (بحق أصل الوضع) حرف امتناع لامتناع[٣].

- ونراه مرة أخرى يُشدد على أن الوقوف عند (أصل الوضع) هو ما ينبغي؛ إذ رأى أن همزة القطع هي همزة وصل، والذي ينبغي أن يُذهَب إليه (إجراء الشيء على ظاهره في الوضع، ولا يُعدل عن الظاهر إلا لمرجح قوي يدل على خلاف الظاهر)[٤].
- نبه أبو حيان إلى أن (إنما) لا تفيد الحصر وضعاً؛ لذلك لم يلحظ سيبويه (مراعاة الحصر) فيها[٥] .

---

(١) انظر التذييل والتكميل:٢٧٢/١
(٢) انظر التذييل والتكميل:٨٢/٢
(٣)انظر التذييل والتكميل:١٦١/٣
(٤) التذييل والتكميل:٦/٣
(٥) انظر التذييل والتكميل:٢١٦/٢

- **في مسألة (إفادة (ألا) التحضيضَ):**

ظاهر كلام النحويين أن (ألا) التي للتحضيض مركبة من همزة الاستفهام و(لا) التي للنفي، ودخلها معنى التحضيض[١]، وذهب أبو حيان إلى أنها بسيطة، وضعت لمعنى التحضيض كما هي بسيطة إذا كانت للتنبيه والاستفتاح، وليست مركبة [٢].

ومن وقوفه على الموضع:

- **في مسألة (وضع الظاهر وضع المضمر):**

رأى أبو حيان أن الأحرى أن لا تجوز المسألة اعتماداً على الحمل على المعنى بل [الموقع] للمضمر، ونبه إلى أن المسألة لا تجوز عند سيبويه في خبر المبتدأ[٣]، فما بالنا في الصلة إن جاء شيء من ذلك[٤].

- **في مسألة (الظرف إذا ناب مناب ظرفين من جهة المعنى):**

في نحو: "زيدٌ حيث عمروٌ"، فزيد وعمرو يرتفعان بـ (حيث)؛ لأن المعنى: زيد في مكان فيه عمرو، (فخَلَفَتْ) حيث (الظرفين)، ولذلك رفعت الاسمين اللذين كانا مرتفعين بها[٥].

- **في مسألة (فيما جرى مجرى المرفوع المشَبَّه بالمرفوع):**

نحو: يا زيد الظريف، ذكر أبو حيان أنه يُحْمَل عليه ما كان في (موضع رفع)، نحو: (ما جاءني من رجل عاقلٌ)[٦].

---

(١) انظر في آراء النحويين: الكتاب ٣٠٧/٢، المقتضب ٣٨٢/٤، الأصول ١/ ٣٩٧
(٢) انظر التذييل والتكميل: ١٠٣/٦-١٠٤
(٣) انظر الكتاب: ٨١/١
(٤) انظر التذييل والتكميل: ٦/٣
(٥) انظر التذييل والتكميل: ٢٤٦/٣
(٦) انظر التذييل والتكميل: ٢٤٧/٣

- **في مسألة (كم مالُك؟):**

ذكر أبو حيان أن سيبويه حكم على (كم) بالابتداء مع أن ما بعدها معرفة؛ لأن (أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام النكرة)، فحكم سيبويه[١] على (كم) بالابتداء، وعلى المعرفة بالخبر ليجري الأمر على حال واحدة، فيكون الأقل محمولاً على الأكثر، فالموضع أصلاً لنكرة[٢].

- **في مسألة (إنما تقتل إيانا):**

أكد أبو حيان أن الموضع هنا موضع اتصال، والانفصال ضرورة [٣].

- **في مسألة (فعل أنا):**

يذكر أبو حيان أن المسالة غير جائزة؛ لأن الموضع للضمير (التاء)، فاستغنوا بها عن قول: (أنا) [٤] .

- **في مسألة (عمل إنّ في الاسم فقط):**

وضَّحَ أبو حيان أنه لم يلِ (إنّ) إلا المنصوب؛ لأنهم قد فرقوا بين ما كان موضوعاً موضع الفعل مؤديًا معناه، وبين ما ضُورِعَ به الفعل من غير أن يكون في موضع الفعل، فالذي جُعِلَ في موضع الفعل قولك: ما زيد منطلقا، فهذا في موضع: ليس زيد منطلقا، وهو مفرد عن معناه، والذي ضُورِعَ به الفعل وليس موضوعا موضعَه: إن زيداً مُنطلق [٥].

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ١٥٦-١٦٠

(٢) انظرا التذييل والتكميل:: ٣/٣٣٥

(٣) انظر التذييل والتكميل:٢/٢١٦

(٤) انظر التذييل والتكميل: ٢/١٣٣

(٥) انظر التذييل والتكميل: ٥/٥-٨

• وقد أعطى أبو حيان تنبيهات للاحتجاج بالموضع إن كان اللفظ يخالف الموضع على النحو التالي:

١- الموضع الذي لا يظهر في فصيح الكلام نحو: (مررت بزيد)، فـ (زيد) وإن كان مخفوضاً بالباء هو في موضع نصب؛ لأنه مفعول في المعنى.

٢- أن يظهر الموضع في فصيح الكلام، نحو: ليس زيدٌ بقائم، فيجوز (قائماً)، وسواء أكان حرف الجر زائداً كهذا أو غير زائد .

٣- أنه يظهر في فصيح الكلام، لكنه ليس له مُحْرِز، نحو: (هذا ضارب زيدٍ غدا)، فيجوز نصب (زيد)، لكنه يحتاج إلى تنوين (ضارب)[١].

(١) انظر التذييل والتكميل:: ١٨٥/٥ ، وانظر: ٣٠٧/٥ ، وانظر: ٥٦/٥-٥٧ ، وانظر: ٦/ ٧٨- ٧٩

المبحث الثاني
القياس

لكل علم نهج يتميز به عن غيره على حسب موضوعه، ووسائل البحث التي أتيحت له، ويصير هذا النهج شيئا فشيئا معلوما به، وتُسَنُّ المناهج التي ينبغي أن تُتَّبَعَ في تلك العلوم، وتوضَع قواعد التفكير الصحيح، وكذلك أنواع التفكير الصحيح، ويبحث في العمليات الذهنية التي تمكِّن الإنسان من التمييز بين الخطأ والصواب.

ولعل القياس يمثل ذلك المنهج وقواعد التفكير في النحو العربي، وقد ورد لدى النحويين الأوائل استعماله بمعان مختلفة، في طليعتها الحكم أو القاعدة المطردة المستنبطة من استقراء كلام العرب (أو ما هو معروف بالعلل الأُولى)، كرفع الفاعل، ونصب المفاعيل، وما إلى ذلك، إلا أن ثمة صورًا أخرى للقياس تجري مجرى التفسير، وتبيين الصلات ما بين مختلف الظواهر النحوية، واستنباط القوانين الجامعة التي تنظمها، وهذا وإن كان أقل ظهورًا من الصورة الأولى، فإنه أيضا يعتبر- إلى حد غير قليل- امتدادا لها وإتماما، وإن كان يُهِمُّ العلماء أكثر مما يُهِمُّ المتعلمين .

وأما القياس بمعنى الانتهاء إلى إجازة شيء لم يؤثر عن العرب أنهم تكلموا به، فهذا قد يكون موضع نظر، والأشياء التي انتهى إليها بعض النحويين في هذا الباب قليلة، وأكثر أعمال النحاة في باب القياس، إنما هو في الاتجاه الذي وصفناه بالقياس التفسيري، ومداره على ما ذكرناه من نظم مختلف الظاهر، في قوانين جامعة تنظم ما تناثر منها .

وقد رأيت أبا حيان في (التذييل والتكميل) يذكر القواعد النحوية، ويحيل في تقريرها، والاستدلال عليها على كتب النحو، ويذكر الدليل وما دل عليه ظاهر

اللفظ، مرجحًا ذلك ما لم يصد عن الظاهر ما يجب إخراجه عنه، وكذلك يجنح إلى الوقوف عندما يؤدي النقاش إلى فائدة عملية من الأحكام النحوية والضرب صفْحًا عما وراء ذلك مما لا جدوى وراءه، لاسيما فيما لا يؤدي إلى حكم يمكن الانتفاع به في إقامة الكلام على وجهه كما ينطق العرب، ويعزف أيضا عما لا يؤدي إلى أحكام نحوية مستنِدة إلى السماع الصحيح، فقد وقف على العلل الأوائل في عرض المسائل، وهو أول صور القياس، وأسهب في عرض القياس التفسيري في أغلب المواضيع النحوية.

القياس (العلل الأوائل):

شدد أبو حيان- كما ذكرنا آنفًا- على أن القياس عنده مبني على ما تقرر بالسماع، ويكون في القياس تأنيس وحكمة لذلك السماع؛ لذ ا يبرز دومًا طريق القياس في الأبواب النحوية .

ومما ورد في (التذييل والتكميل) من ذلك:

- قوله : " وذكر أصحابنا شروط الجملة الواقعة صلةً، فزادوا فيها أنها لا تكون تعجبية، ولا مستدعية كلاماً قبلها، أما اشتراط انتقاء كونها تعجبية، فإن التعجب عندهم خَبَرٌ من الإخبار يقبل التصديق والتكذيب، فلا يجوز: جاءني الذي ما أحسنه، وعلة ذلك أن التعجب إنما يكون من خَفِيِّ السبب، والصلة تكون موضحةً فتنافيا، وأما من يذهب إلى أن التعجب إنشاء فوجهُ المنع ظاهرٌ، وذلك أن الإنشاء يكون في الحال، والصلة لا تكون أبداً إلا معهودة بينك وبين مخاطَبك على المشهور، والإنشاء ليس فيه تقدم عهد، فلا يجوز " [1].

(١) التذييل والتكميل: ١١/٣

• توضيحه سبب إعراب (الذي والتي)، يقول: "بدأ المصنف بالذي والتي؛ لأنهما – وإن كانا مبنيين– ظهر منهما تصرّف ما، كالتثنية والجمع والتصغير، فصار منهما بذلك شبهٌ بالمعرب، ولأنه إذا التبس كون غيرهما موصولاً اختير بصلاحية الذي والتي في موضعه" (١).

• قوله في سبب إعراب (ذو) الطائية، يقول: "وأعربت تشبيهاً لها بـ (ذي) بمعنى صاحب لمشابهتها لها في اللفظ، حتى إن بعضهم حكى أن (ذو) هذه منقولة من (ذي) بمعنى (صاحب)؛ لاشتراكهما في التوصل إلى الوصف" (٢).

• تعليله موافقته من رأى أن (أل) موصولة، وليست حرف تعريف عند دخولها على اسم الفاعل، يتضح أن أصول الصنعة من قياس وأحكام نحوية جلية عنده ، يقول "...فإن لحاقها يسوغ لما لا يجوز أن يعمل دونما أن يعمل، وهو الماضي، فعلم أنها غير المعرِفة وأنها موصولة بالصفة؛ لأن الصفة يجب تأويلها بفعلٍ؛ لتكون في حكم الجملة المصرَّح بجزأيها، ولذا وجب العمل مطلقاً، وحَسُنَ العطف على اسم الفاعل الموصول به فعلٌ صريحٌ. (٣)

• تعليله إعراب (أي) مطلقاً إن حُذف ما تُضاف إليه، دليل واضح جلِيٌّ على اتباعه أصول القياس في النحو العربي، يقول: "وهذا الإعراب يدل على تمكن (أي) في الإضافة؛ لاستغنائها بمعناها دون لفظها، وإلحاق التنوين بها عوضاً من المحذوف، فشابهت كلا في حذف ما أضيفت إليه ودخول التنوين عوضاً عنه"(٤).

---

(١) التذييل والتكميل: ٣ /١٩
(٢) التذييل والتكميل: ٣/٥١
(٣)انظر التذييل والتكميل:٣/٦٤– ٦٥
(٤) التذييل والتكميل: ٣/٩٣

هكذا برزت عند أبي حيان القدرة على تحليل العلل النحوية وفهم الأحكام النحوية اعتماداً على اختلاف العلل في تصنيفها .

ومن ذلك:

- في مسألة (امتناع تقديم معمول صلة الحرف على الموصول)، فما وضحه عند الحديث جَلِيٌّ؛ حيث علق على تعليل ابن مالك بأنه عام في كل موصول حرفي[١]، ونبه على أن هناك فرقا بين ما كان كاملاً من الحروف المصدرية وبين ما ليس بعامل، إذا المنع إن كان عاملاً، والجواز إن كان غير عامل. ثم أخذ يوضح الفرق في الحكم مبرزاً العلة في ذلك، قائلاً: "علة المنع في العامل أن الموصول قوي تَشَبُّثُه بالصلة من حيث الصلة من حيث اللفظ ومن حيث المعنى، أما من حيث اللفظ فكونه عمل فيها، وأما من حيث المعنى فكونه معها في تقدير اسم واحد، وهو المصدر، فلما قوي تشبثُه من الوجهين المذكورين لم يكن ليفصل بمعمول الصلة بين الموصول الحرفي وبينها .

وأما إذا لم يكن عاملاً فإنه إذ ذاك شبيه بالاسم الموصول من حيث اقتفاء الصلة من غير عمل، فجاز أن يتقدم معمولها عليها، وأن يفصل به بينها وبينه[٢] .

ويزيد على ذلك:

- تفريق أبي حيان بين الحاجة إلى التعليل وبين عدمها، فكثيراً ما نجده ينبه إلى أنه لا حاجة لتلك التعديلات لكن بعد سردها.

---

(١) انظر شرح التسهيل ٢٣٧/١

(٢) انظر التذييل والتكميل: ١٧٤/٣ – ١٧٥

ومن ذلك:

- تعليلات (كسرة المؤنث، ضم التاء في الضمير)، يعلق فيقول: "والذي أذهب إليه أن هذه التعاليل لا يُحتاج إليها؛ لأنها تعليل وضعيات، والوضعيات ينبغي أن لا تعلل[١] .

- في مسألة (إعراب الفعل المضارع):

علل ابن مالك لإعراب الفعل المضارع "أن المضارع تَعْرِض له بعد التركيب معانٍ ككونه مأموراً به، أو علة، أو معطوفاً، أو مستأنفاً، وهو تعليل الكوفيين[٢]، وذهب البصريون إلى أنه أعرب لشبهه بالاسم في الإبهام والاختصاص[٣].

وعلل أبو حيان بقوله: "والذي يظهر أن المعاني التي تعتور على الاسم والفعل مشتركة بينهما، فمنها ما يدخل عليهما قبل التركيب، كالتصغير والجمع في الاسم، وكالمُضِيِّ والاستقبال في الفعل، ومنها ما يدخل عليهما بعد التركيب، كالفاعلية والمفعولية في الاسم، وكالأمر والنهي والشرط في الفعل، فكما دخل الإعرابُ الاسمَ، فكذلك يدخل الفعلَ"[٤].

وعلّق أيضاً أبو حيان ناقداً ابن مالك في تطويله في شرح علة إعراب الفعل المضارع، بأن المسألة قليلة الجدوى، لأنه خلافٌ في علة، وأما الحكم فهو أن الإعراب دخل في المضارع كما دخل في الاسم.

---

(١) انظر التذييل والتكميل:١٣٣/٣

(٢) انظر في ذلك: التبيين ٥٦

(٣) انظر في ذلك: الإنصاف في مسائل الخلاف:٥٤٩/٢

(٤) انظر التذييل والتكميل: ١٢٦/١.

- **في مسألة (وجوب جزم الأسماء التي لا تنصرف قياسًا):**

صرح أبو حيان أن القياس كان يوجب جزمها؛ لأنها لما أشبهت الفعل، فزال منها التنوين والخفض، وجب أن تكون إذا أدخل عليها عامل من عوامل الخفض، دون علامة لزوال علامة الخفض بالشبه، والجزم هو أن يدخل عامل، فلا يُحْدِثُ علامةً، بل يكون تركُ العلامة علامةً له.

لكن العلة في عدم حدوث ذلك؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لكان إجحافاً بها لما يلزم فيها من حذف شيئين من جهة واحدة، كل واحد فيهما لمعنى، وذلك غير موجود في كلامهم فيما ليس له معنى، (يقصد حذفين أو إعلالين من جهة واحدة) إلا في ضرورة شعر، أو نادر كلام إن جاء، فكيف فيما له معنى[١].

- **في مسألة (حركة النصب في جمع المؤنث السالم):**

علل أبو حيان هذا الإعراب في حالة النصب بالكسرة، بأنه مُشْبِهٌ لِمَا جُمِعَ بالواو والنون، فَحُمِلَ فيه النصب على الجر في الكسرة، كما حُمِلَ نصبُ ذلك الجمع على جره في الياء، لما تَقَرَّرَ من أن الفروع تُحْمَلُ على الأصول، وأصلُ هذا الجمع أن يكون للمؤنث السالم، كما أصل ذلك الجمع أن يكون للمذكر السالم[٢].

- **في مسألة (علة حذف حرف العلة عند الجزم):**

ذكر النحاة أن الجازم حذف هذه الحروف؛ لأنها عاقبت الضمةَ، فأُجْرِيَتْ في الحذف مجرى ما عاقبتْه، فكما أن الضمة تُحْذَفُ في نحو: (لم يخرجْ)، فكذلك تحذف هذه الحروف بالجازم[٣].

---

(١) انظر التذييل والتكميل١ / ١٤٢-١٤٣.

(٢) انظر التذييل والتكميل: ١/١٥٣- ١٥٣.

(٣) انظر رأي النحاة في التذييل والتكميل: ١/٢٠١ وما بعدها، ورأي سيبويه في الكتاب ١/ ٢٣.

لكن أبا حيان له رأي خاص في المسالة؛ حيث يرى أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم، والدليل:

- أن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة للرفع، وإنما علامة الرفع ضمة مقدرة منها.
- أن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، والواو والياء في نحو: يغزو ويرمي من الحروف الأصلية، والألف في: يغشى منقلبة عن أصل، وحرف الجزم لا يحذف الحرف الأصلي ولا الملحق بالأصلي، فكان القياس يقتضي أن يحذف الجازم الضمة المقدرة في الحروف، لكن يبقى المجزوم بصورة المرفوع لو اقتصر على ذلك، فحذف الجازم الضمة المقدرة، وحذفت هذه الحروف؛ لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع، لكون الصورة تكون واحدة، لذلك رأى أن هذه الحروف تحذف عن الجازم لا بالجازم [١].

- **في مسألة (أحرف إعراب المثنى وجمع المذكر السالم):**

أورد أبو حيان مذهبين في المسألة، وهما:

- من رأى أن هذه الأحرف إعراب.
- من رأى أنها ليست كذلك؛ لأنها ثبتت قبل دخول العامل.

ورأى أبو حيان أن ما يقطع ببطلان هذا الرأي الأخير أن الإعراب هو زائد على الكلمة، ولو قدرنا ذهاب (هذه الحروف) لاختل معنى الكلمة من التثنية والجمع، فدل ذلك على أنها ليست إعراباً[٢].

---

(١) انظر التذييل والتكميل: ٢٠٢/١-٢٠٣

(٢) انظر التذييل والتكميل: ٢٩٩/٨-٣٠١

- **في مسألة (الظرف والجار والمجرور، هل هما قسم برأسه):**

تميزت العلل عند أبي حيان بالدقة والإيجاز والوضوح أيضاً، ومن ذلك تعليله للمسألة هنا؛ إذ قال: " والصحيح عندي أن الرعي في هذا وأمثاله إنما هو للمحذوف لا للفظ القائم مقامه، ألا ترى أن قولك: سبحان الله، ومعاذ الله، وأشباههما من قبيل ما تركب فيه الاسم مع الفعل، مع أن الأفعال الناصبة لها لا تظهر لقيامها مقامها، ولو كان الرعي هنا للقائم مقام المحذوف لكان الكلام اسماً واحداً غير مسند، وذلك شيء لا يسوغ القول به"(١).

- **في مسألة (حذف خبر كان في نحو: (كان زيد قائماً):**

علل أبو حيان المنع بأن الخبر صار عوضاً عن المصدر، فلا يجمع بينهما كراهة الجمع بين العوض والمعوض، وإنما عُوّض منه؛ لأنه في معنى المصدر، فلما كان الخبر المصدر في المعنى استغني عنه كما استُغْنِيَ بـ (تَرَكَ) عن (وَذَرَ) لما كان معناهما واحداً (٢).

- **في مسألة (تأخير الخبر في باب إن):**

وجب تأخير الخبر؛ لأن عملها بحق الفرعية، فلم يتصرفوا فيها كما تصرفوا في باب(كان)؛ لأن عملها بحق الأصالة؛ لكونها أفعالاً، فأبْقَوْا معموليها على ترتيبهما الأصلي، وباب المبتدأ أن يكون مقدماً على الخبر (٣).

- **في مسألة (عمل (كأنَّ) في الظرف والحال دون أخواتها):**

علل المسألة بأن كل حرف معناه معنى الفعل، فمعناه في نفس المتكلم، فالمتمني هو الناطق بـ (ليت)، والمستفهم هو الناطق بـ (هل)، والفعل بخلافه،

---

(١) التذييل والتكميل: ٤/ ٥-٧
(٢) انظر التذييل والتكميل: ٤/٢٥٢
(٣) انظر التذييل والتكميل: ٥/ ٣٤

معناه مسند إلى ما دخل عليه من الاسم، فإذا قلت: (قام زيد)، فالقائم (زيد) لا المتكلم، فهذا فرق ما بين الحرف والفعل، وأما (كأن) ففيها دلالة عن التشبيه والشبه، فالتشبيه معنى في نفس المتكلم، فمن هذا الوجه هي كسائر الحروف، والشبه مسند إلى (زيد) إذا قلت: (كأن زيداً أسدًا) أي: أشبه زيد كذا، فشاركت الأفعال من هذا الوجه، فعمل ذلك المعنى الذي هو (الشبه) المسند إلى زيد في الحال والظرف وتعلق به حرف الجر، وليس ذلك في التمني ولا التأكيد ولا النفي ونحوها، ومن هنا فارقت (كأن) أخواتها، فعملت بلفظها كعمل أخواتها في الأسماء، وعمل معناها في الحال والظرف، وفارقتها أيضاً في وقوعها نعتاً للنكرة وحالاً من معرفة و خبرا لـ (كأن) وأخواتها [1].

القياس التفسيري

برع أبو حيان في تحليله للمسائل بتمييز ما ضَعُف منها أو بأحد شروطها، وكذلك بالقدرة على استعمال القياس للاستدلال لصالح المسألة أو لعكسها.

ومن ذلك:

- **في مسألة(جواز حذف العامل في الظرف أو المجرور إن كان حدثاً خاصاً هو عامل في الموصول أو الموصوف)** نرى ما بَسَطه، حيث بيّن أن في المسألة قيداً ينبغي أن ينص عليه وهو تقييد الظرف بكونه قريباً من زمان الإخبار و أسهب في ذلك، وكذلك وضّح أن في المسالة قياساً فاسداً في موضعين:

الأول: أن المصنف قاس المجرور على الظرف، والظرف يتصور فيه أن يكون قريباً أو بعيداً، وأما المجرور فلا يتصور فيه ذلك.

---

(١) انظر التذييل والتكميل: ٥/٢٤- ٢٦ ، وانظر تعليله لبروز الضمير عند جريانه على غير من هو له: ٤/١٦-١٩ ، وانظر (علة عمل إن وأخواتها) ٥/٢٤-٢٦

والثاني: أن محل السماع إنما هو حذف الصلة في الموصول الموصوف به غيره، لا في الموصول الداخل عليه عامل مثل الصلة المحذوفة، فلا ينبغي أن يقاس عليه، وإنما يقال منه ما قالته العرب . (١)

- **في مسألة(تثنية وجمع : الذين واللذان واللتان):**

رأى أبو حيان أن ما ذهب إليه المحققون من أن تلك الصيغ صيغ تثنية وجمع(٢)، ليس بصحيح لأنها ليست بتثنية صحيحة ولا جمع صحيح، مستدلاً بالقياس على الأحكام النحوية إذ لو كانت تثنية صحيحة للزم تنكيرها لأن الاسم لا يثنى حتى يُنكر، والموصولات لا يُتصور تنكيرها لأن موجب تعريفها لازم لها، فلما لم يُتصور تنكيرها لم يتصور تثنيتها وجمعها، وأيضاً استدل أبو حيان بقياس آخر موضحاً أن حذف الياء دليل على أن التثنية ليست بتثنية صحيحة، إذ لو كانت تثنية صحيحة لقيل: (اللذِيان، واللّتِيان)، كما تقول في: القاضيان، والغازيان .(٣)

- **في مسألة (تخطي العامل حرف التعريف):**

يظهر في هذه المسالة ثقة العالم بعلمه وتمرسه في فهم الصفة، إذ يرد على من احتج لسيبويه بأن قال: " قد قيل: مررت بالرجل، فتخطى العامل حرف التعريف، فلو كان الأصل (أل) لكان في تقدير الانفصال" (٤).

رد رداً مفصلاً بحجج علمية قائلاً: إن الجواب على المسألة يكمن في أن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف بل على إفادة معنى زائد على معنى

---

(١) انظر التذييل والتكميل: ١٠٥/٣

(٢) انظر في ذلك:. شرح الكافية ٣١/٢.

(٣) انظر التذييل والتكميل ٢٨/٣

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٥٥-٢٥٧

المصحوب، ولو كان المشعر به حرفاً واحداً كهمزة الاستفهام، فإنها وإن كانت حرفاً واحداً فهي في تقدير الانفصال لأنها تفيد معنى زائداً على معنى مصحوبها غير ممازج لها.

ويستطرد أبو حيان في المسألة موضحاً الفرق بين امتزاج حرف التعريف بالاسم وبين امتزاج غيره به كـ (سوف) موضحاً الفروقات [١].

- **في مسألة (إيا) هل هي من الهمزات أو ما اتصل بها:**[٢] .

عرض أبو حيان المسألة كاملة مفصلة بمذاهب العلماء [٣]، وهي:

١- مذهب سيبويه ومن تابعه- أن (إيا) هو الضمير والمتصل به حروف تبين أحوال الضمير.

٢- مذهب الخليل ومن تابعه وهو اختيار المصنف من أن (إيا) ضمير وتلك اللواحق ضمائر أضيف إليها الضمير الذي هو (إيا)

٣- مذهب منسوب إلى الكوفيين وهو أن (إيا ولواحقه) هي الضمير .

٤- من ذهب إلى أن اللواحق هي الضمائر و (إيا) دعامة زائدة .

٥- من ذهب إلى أن (إيا) اسم ظاهر واللواحق ضمير أضيف إليها (إيا) .

ثم ذكر أبو حيان أن المذهب الأول هو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا، لكنه لم يكتف بذلك بل سرد علل ابن مالك في اختياره للمذهب الثاني مفصلة، وهي علل مختلفة من علة قياس ومنطق، وعلة موضع وعلة أصل وضع.

---

(١) انظر التذييل والتكميل:٣/٢٢٦- ٢٢٧

(٢) انظر التذييل والتكميل: ٢/٢٠٤-٢١٣

(٣) انظر مذاهب العلماء في: شرح التسهيل ١/ ٢٤٧- والتذييل والتكميل٢/٢١٣.

وجاءت كالتالي:

١- (إيا) هي الضمير لأنه يخلف الضمير المتصل عند تعذره كالتقديم للعامل، كما خلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل عند تعذره، فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبة واحدة، ولأن بعض المرفوعات كجزء من رافعه، وقد ثبت لضميره منفصل، فثبوت ذلك لضمير النصب أولى.

٢- (إيا) لا يقع في موضع رفع، وكل اسم لا يقع في موضع رفع فهو مضمر أو مصدر أو ظرف أو حال أو منادى، و مباينة (إيا) لغير المضمر متيقنة، فتعين كونه مضمراً .

٣- (إيا) لو كان ظاهراً لكان تأخره عن العامل واتصاله به جائز بل راجحاً على انفصاله عنه وتقدمه عليه كحال غيره من المنصوبات الظاهرة، والأمر بخلاف ذلك، فامتنع كونه ظاهراً ولزم كونه ضميراً، لكنه وضع للفظ واحد، فافتقر إلى وصله بما يبين المراد من الكاف وأخواتها.

وبعد هذا العرض، أخذ أبو حيان يرد على كل استدلالات ابن مالك، معتمداً على سلامة القياس فيها.

- ذكر أنه لا نسلم بأن (إيا) وحده خلف الضمير المتصل عند تعذره، بل مجموع (إيا) وما بعده من اللواحق هو الذي خلف الضمير المتصل عن تعذره.

- الاستدلال بأنه (ثبت لضده منفصلٌ فثبوت ذلك لضمير النصب أولى) غير متعين أن يكون ضمير النصب هو (إيا) وحده. وبالتالي لا يصح القياس .

- الاستدلال بأن هذه اللواحق يخلفها الاسم المجرور بالإضافة، لا يدل على الحكم، لأن هذا الاستدلال من الندور والشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

ثم وضع أبو حيان المسالة بأن (إجماع النحويين) على أن المضمر مبني على الإطلاق، يقطع القول بأن (إيا) مضمر أضيف إلى مضمر. وكان بإمكان أبي حيان الاكتفاء بهذا الرد دون سرد الردود المفصلة على كافة العلل المستدل لها، لكنه أراد إبراز مقدرته العلمية وفهمه العميق لأحكام ومسائل النحو العربي، وقد أعلن ذلك صراحة في نهاية حديثه عن المسألة إذ قال:" وقد طال بنا الكلام في (إيا) ولواحقه، وليس في ذلك كبير فائدة، وإنما حصل أن (إيا) ولواحقه ضمير نصب منفصل، وما سوى ذلك مما تكلم فيه تكثير وتطويل قليل الجدوى، لكنها أشياء يؤدى إليها علم الصناعة النحوية، ويقال: إنه لا يوصل إلى دقائق الأشياء إلا بالكلام الذي فيه زيادة على ما تقتضيه تلك الصناعة مما كنت تستغني عنه" (١)

- **في مسألة (حركة مالا ينصرف في حالة الجر):**

عرض أبو حيان المسألة على النحو التالي:

- مذهب الجمهور(٢):أن حركة مالا ينصرف في حالة الجر وحركة الجموع بالألف والتاء المزيدتين، حركتا إعراب.
- مذهب الأخفش (٣)والمبرد(٤): أنهما حركتا بناء، وزعما أن هذين الصنفين من الأسماء يعربان في حالين، ويبنيان في حال .

---

(١) التذييل والتكميل: ٢١٣/٢

(٢) انظر: شرح المفصل ٥٨/١

(٣) انظر في مذهب الأخفش: شرح الكافية ٣٨/١

(٤) انظر في مذهب المبرد:. لمقتضب ٢/ ١٥٥.

رأيه في المسألة:

رأى أبو حيان أن قول الأخفش والمبرد مرغوب عنه لأنه لا يبنى إلا لسبب وأسباب البناء غير متوفرة في المسالة، وأيضاً لم نجد في العربية اسماً يعرب في حالين أو في حالة، ويبنى في حالة أو حالين، وإن كانا قد استدلا (بأمس) كونها تبنى تارة وتعرب تارة، فهذا الاستدلال فاسد لأن أمس لا يبنى إلا حال تضمنه معنى الحرف، وهو لام التعريف، وتضمن معنى الحرف من موجبات البناء، ويعرب إذا لم يتضمنه، وذلك معدوم فيما لا ينصرف وفي ذلك الجمع، إذ (أمس) إذا كانت نكرة أو مضافة أو معربة بلام التعريف وهي معربة بالاتفاق، فإن كانت معرّفة بغير أداة التعريف، نحو قولك: خرجت أمسِ، تريد اليوم الذي قبل يومك بليلة، بُنيت لتضمنها معنى أداة التعريف[١].

- **في مسألة (إعراب الأسماء الستة):**

لعل هذه المسألة خير شاهد على مقدرة أبي حيان العلمية في العرض والمناظرة؛ إذ ذكر فيها ابن مالك مذهبين، وهما مذهب البصريين من أن الحركة فيها حركة إتباع لا حركته [٢]، ومذهب الكوفيين وهو أنها حركة إعراب[٣].

- فيما عرض المسألة أبو حيان بعشرة مذاهب منفصلة متولياً السرد عن ابن مالك في مناظرة طويلة [٤].

---

(١) انظر التذييل والتكميل:١/١٧٤- ١٨٥

(٢) انظر في مذهب البصريين: الإنصاف: ١/١٤٦.

(٣) انظر في مذهب الكوفيين: المقتضب ٢/ ١٥٥، الإنصاف:١/١٤٦ .

(٤) انظر التذييل والتكميل: ١/١٧٤- ١٨٥

- **مسألة (الربط بالمعنى)**

يتحدث أبو حيان عن ربط جملة الخبر بالمبتدأ، ويقف عند قوله تعالى:" والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن"(١)

مشيراً إلى مَن أجاز الربط بالضمير الواقع مكان المظهر فالتقدير: (يتربص أزواجهم) وأن ذلك لا ينبغي لأنه ربط بالمعنى و والربط بالمعنى لا ينقاس، ولذلك لمّا قالت العرب: مررت برجل حسنٍ أبواه جميلين، لم يجز النحويون قياساً عليه أن تقول: (مررت برجل حسنين جميل أبواه)؛ لأن الربط بالمعنى إنما سمع من العرب في الصفة الثانية لا في الأولى، فلم يتعد به موضع السماع، ولذلك أجاز سيبويه أن تقول: مررت برجلٍ عاقلةٍ أُمَه لبيبةٍ، على أن تجعل (لبيبةً) مضمراً فيها الأم (٢).

- **في مسألة(كسر همزة إن بعد (أول قولي):**

ذلك نحو قولنا(أول ما أقول إني أحمد الله)، فسر الناس كلام سيبويه في المسالة أن (أول) مبتدأ و (إني أحمد الله) خبر عنه، وكذا الجمهور ذهب إلى ذلك(٣)، وناقش أبو حيان رأي الفارسي (٤)، موضحاً أن رأيه فيه ارتباك وخلط، إذ زعم أن (إني أحمد الله) معمول لـ (أقول) فكسرت من أجل أنها معمولة للقول محكية به، فاحتاج من أجل ذلك إلى تقدير خبر المبتدأ الذي هو أول، فقدّره (ثابت)، فصار: أول قولي إني أحمد الله ثابت .

---

(١) الآية:٢٣٤من سورة: البقرة

(٢) انظر التذييل والتكميل: ٤/٢٦-٣٧

(٣) انظر الكتاب:.٤/٣٥، شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٦٤-٤٦٥

(٤) انظر رأيه في: الإيضاح العضدي:١٣٠

ورد أبو حيان بأن هذا التقدير يغير معنى الكلام، والكلام تام دون هذا التقدير.

ثم ردّ أبو حيان على من زعم أن (إني أحمد الله) معمول لـ (أقول) لكنه خبر للمبتدأ من حيث المعنى وسد المفعول مسد الخبر لأنه في معنى مالا يحتاج إلى خبر(١)، ونظيره: أقائم الزيدان، ردّ عليهم أبو حيان بأن الفاعل سد مسد الخبر في (أقائم الزيدان) لاجتماع المسند والمسند إليه في هذا الكلام، فالمعنى متفق وإن اختلفت جهتا التركيب، وأما في مسألتنا فإن قوله:(إني أحمد الله) جعله مفعولاً لـ (أقول) فضلة في الكلام، فلم يجتمع فيه مسند ومسند إليه، ولم تكن الفضلة لتنوب عما هو، أحد جزأي الكلام الذي تتوقف عليه معقولية المحكوم عليه والمحكوم به.

وكذلك ردّ أبو حيان على الفارسي في زعمه أن (كسر همزة إن) إنما هو لأنها بعد (أو) وهو معرب من حيث أضيف إلى القول، قائلاً: إن (إن) لا تكسر حكاية لفعل أو مصدر إلا وهي معمولة، و (أول) لا يعمل وإن كان مصدراً في المعنى لأنه ليس بمصدر في اللفظ وإن كان في معناه (٢).

وبسط أبو حيان الحديث راداً على كافة الأقوال في المسالة، منتهياً بتبسيط المسألة، وأن تحقيق الكلام منها أن (القول) ينطلق على معنيين: أحدهما الحدثَ، وهو تأخيذ الصوت في أشخاص الكلام أو في بعض أشخاصه والثاني أشخاص الكلام أنفسها (٣).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٦٦

(٢) انظر التذييل والتكميل: ٥/٧٨- ٨٣

(٣) انظر عرضه ومناقشته أيضاً في التذييل والتكميل:٥/٧٤-٧٧

المبحث الثالث

التنظيم الصناعي

بلغ التأليف النحوي عند أبي حيان مبلغ العالم المتمرس المتمكن من العلم، ومن صنعة التأليف؛ مما كان له أكبر الأثر في ظهور كتابه بلغة مميزة، وبراعة في النظم، فهو وإن كان شارحاً لكتاب قيم كـ (تسهيل الفوائد)، إلا أنه زاده علماً بشرحه وتفصيلاته، وطرحه للمسألة بشكل علمي، بل ويناظر ويزيد الشرح شرحاً.

ومن ذلك:

- **في مسألة (ما يجوز حذف الجر والضمير منه):**

زاد أبو حيان شروطا على المسألة وتنظيماً أوضح وأيسر للمتعلمين، إذ يقول:

" لم يستوف المصنف ما يجوز حذف حرف الجر والضمير منه، إذ ذكر الموصول والموصوف بالموصول، وترك قسماً آخر، وهو أن يكون الحرف دخل على المضاف الموصول، فإن حكمه حكم الموصول والموصوف بالموصول ... ونقَصَه شروط آخر في المسألة "ثم طفق أبو حيان يذكر الشروط شارحاً إياها[١].

- **في مسألة (حذف المبتدأ):**

يقول أبو حيان " وقد نَقَص المضيف في جواز حذف هذا المبتدأ شروط: **أحدها** أن لا يكون معطوفاً على غيره، **الثاني**: أن لا يكون معطوفاً عليه غيره، **الثالث**: أن لا يكون محصوراً، الرابع: أن لا يكون في معنى المحصور، الخامس: ألا يكون به حرف نفي السادس: أن لا يكون بعد (لولا)..".[٢]

---

(١) انظر التذييل والتكميل: ٣/٨٠-٨١

(٢) انظر التذييل والتكميل: ٣/٨٧- ٨٨

- **في مسألة (حذف الضمير المنصوب بالفعل):**

نصّ أبو حيان على أن المصنف أغفل شرطين في جواز حذف الضمير المنصوب بالفعل، وهما أن يكون الضمير متعين الربط به ، فإن لم يتعين الربط به لم يجز حذفه، والثاني أن يكون الفعل تاماً، فإن كان ناقصاً لم يجز حذف الضمير المنصوب [١].

- **في مسألة (الحمل على اللفظ والمعنى في (مَنْ) و (ما):**

لا أحد يختلف على براعة (ابن مالك) في التأليف سواء منه المنثور المفصَّل (ككتاب التسهيل)، أو المنظوم المختصر (كالألفية)، لكنّ تطور العلم، مع مرور السنين، يهيئ الفرص لظهور علماء جدد بمنظور متجدد، ومن ذلك تعليق أبي حيان على كلام ابن مالك في هذه المسألة .

يقول ابن مالك: "(مَن) و(ما) في اللفظ مفردان مذكران، فإن عُنِي بهما غير ذلك، فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما أو بما أشبههما أولى، مالم يعضد المعنى سابق فيُختار مراعاته، أو يلزم بمراعاة اللفظ لبس أو قبح، فتجب مراعاة المعنى مطلقاً"[٢].

ثم طفق أبو حيان يشرح نص ابن مالك، وبعد أن انتهى قدّم طريقة أخرى لشرح المسألة أيسر وأسهل طرقاً إذ حدد محاورها بـ:

- يجوز الحمل على اللفظ، ويجوز الحمل على المعنى.
- كلام أكثر العرب هو الحمل على اللفظ.

---

(١) انظر التذييل والتكميل: ٣/٧٤

(٢) انظر التذييل والتكميل:٣/١٠٧-١١٧ ، وكلك انظر: ٣/١٧٤

- يجوز الجمع بين الجمْلتين، وإذا فعلت فالأحسن أن تبدأ بالحمل على اللفظ.
- يجوز أن تبدأ بالحمل على المعنى، ثم تحمل على اللفظ باتفاق من النحويين إن وقع بين الحملين فصل.
- إن كان الضمير المحمول على اللفظ مخبراً عنه بما بعده، وأخبرت عنه بفعل، لم يجز الحمل إلا على اللفظ أو على المعنى.
- إن أخرت عنه باسم وكان مشتقاً باطراد جاز الحمل على اللفظ والحمل على المعنى على الإطلاق [١].

- **في مسألة (لحاق نون الوقاية الفعل):**

ذهب ابن مالك إلى أن فعل الأمر أحق بنون الوقاية من الماضي والمضارع وأسهب في بيان العلة في (شرحه للتسهيل)، وقد رأى أبو حيان أن هذا الإسهاب بحاجة لتلخيص؛ لأنه إكثار في التعليل، وهو فضول من الكلام [٢].

- **في مسألة (انفصال الضمير (إنما نقتل إيّانا)):**

المسألة خلافية، ولم يذكر ابن مالك الخلاف في المسألة، بل ذكر تعليل انفصال الضمير، بينما عرض أبو حيان المسألة مفصلة بمذاهبها وحججها والرد على ذلك كله[٣].

ثم علّق بقوله: "والمصنف لم يذكر خلافاً لا في المتن، ولا في الشرح، وناهيك من إهمال خلاف بين سيبويه والزجاج"[٤].

---

(١) انظر التذييل والتكميل: ٣/١٠٧-١١٧ ، وكلك انظر: ٣/١٧٤

(٢) انظر التذييل والتكميل: ٢/١٨٢-١٨٣

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٦٢

(٤) التذييل والتكميل: ٢/٢١٥- ٢٢٠ ، ٢/٢١٩

- **في مسألة (انفصال الضمير في الحصر ب إنما):**

ذكر ابن مالك أن الضمير متعين الانفصال في نحو (إنما نقتل إيانا)،وطفق أبو حيان يشرح المسألة ويذكر المذاهب فيها، ويرد على كافة الحجج والعلل، منتهياً إلى أن " ما ذهب إليه المصنف من تعيين انفصال الضمير بعد إنما خطأ فاحش وجهل بلسان العرب "[١]

- **في مسألة " يزيدهُمُ حُبًّا إليَّ هُمُ ":**

قال ابن مالك عن انفصال الضمير في البيت[٢]:

وما أصاحب من قوم فأذكرَهُمْ ∴ إلا يزيدُهُمُ حُبًّا إليّ هُمُ

" وظن بعضهم أن هذا جائز في غير الشعر، لأن قائله لو قال: يزيدونهم، فيجعل المتصل وهو (الواو- فاعل، والمنفصل توكيداً لصَحّ، وهذا وَهْم لأن ذلك جمعٌ بين ضميرين متصلين، أحدهما فاعل، والآخر مفعول، لمسمّى واحد، وذلك لا يكون في غير فعل قلبي"، وقد ردّ أبو حيان عليه قائلاً[٣]:

"وهذا الذي ظنّه هذا الظانّ صحيح، وما ردّ به المصنف فاسد ووهم منه، لأنه اعتقد أن الفاعل بـ (يزيد) هو المفعول به، وليس كذلك، بل الفاعل بـ (يزيد) هو عائد على قوله: (قوم)"[٤].

- **في مسألة (اكتساب المضاف التعريف من المضاف إليه):**

ذكر ابن مالك أن المضاف بحسب المضاف إليه، يعني أنه يكتسي التعريف من المضاف إليه، فيصير مثله في التعريف.

---

(١) انظر التذييل والتكميل: ٢/ ٢١٥- ٢٢١ ، ٢/٢٢١

(٢) البيت من البسيط، وهو في الحماسة ٢./ ١٣٦، وانظر التذييل والتكميل:٢/٢٤٧-٢٤٨

(٣) شرح التسهيل ١/١٥٦

(٤) التذييل والتكميل: ٢/٢٤٨

وعلّق أبو حيان بأن هذا الذي قاله المصنف ليس على إطلاقه، بل إن المضاف في رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى مضمر، فإنه في رتبة العلم، وعلل لذلك أبو حيان بأنه لئلا يكون مساوياً للمضمر في التعريف والغرض على ما اختاروه من المذاهب في أن أعرف المعارف هو المضمر فقط، فلو كان المضاف إليه أعرف المعارف لكان أعرف المعارف شيئان: المضمر والمضاف إلى المضمر، وليس بعد المضمر رتبة تليه إلا رتبة العلم، فقالوا: هو في رتبة العلم في التعريف. (١)

- **في مسألة(إفراد ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل):**

أجاز ابن مالك المسألة مستدلاً بأبيات شعرية، لكن أبا حيان رأى أن الاستدلال في البيتين ليس سليماً لأن الضمير على معنى الجمع (٢).

- **في مسألة(مسألة بناء الفعل المضارع عند اتصال نون الإناث به):**

نبه أبو حيان إلى أن ما ذكره المصنف من أن ذلك بلا خلاف ليس بصحيح، بل المسالة خلافية. وأخذ يسرد المذاهب وعلة كل مذهب (٣) .

- **في مسألة (دخول الفاء على خبر المبتدأ):**

يقول ابن مالك " تدخل الفاء على خبر المبتدأ جوازاً بعد مبتدأ واقع موقع مَن الشرطية أو ما أختها، وهو أل الموصولة بمستقبل عام أو غيرها موصولاً بظرف أو شبهه"(٤)

---

(١) انظر التذييل والتكميل: ٢/١١٦-١١٧

(٢) انظر التذييل والتكميل: ٢/١٥٣

(٣) انظر التذييل والتكميل: ١/١٢٨- ١٣٠

(٤) التذييل والتكميل: ٤/٩٥-٩٨

وعلّق أبو حيان بأن في كلام المصنف نقدا من جهات:

- أنه قال (بعد مبتدأ هو أل الموصولة) وليس (أل) هو المبتدأ، بل هو وصلته هو المبتدأ، ولذلك ظهر الإعراب في الصلة.

- أنه قال (بمستقبل عام) والعموم في الوصف إنما استفيد من (أل)، فلا يعرف عموم المستقبل إلا بدخول (أل) ولا يعرف (أل) إلا بوصفه بالمستقبل العام، وهو المستفاد عمومه من (أل) فلزم كلا منهما أن تتوقف معرفته على معرفة ما يتعرف به، وذلك لا يصح البتة.

ـ أنه بدأ من المبتدأ الذي ادعى أن الفاء تدخل في خبره بشيء مختلف فيه، فدل على أنه لم يطلع على الخلاف في المسألة [١].

- **في مسألة (الإخبار عن المعرفة بالمعرفة، وعن النكرة بالنكرة، وعن المعرفة بالنكرة، وعن النكرة بالمعرفة):(٢)**

رأى أبو حيان أن المنصف أجحف في هذا الباب، وقدّم تيسيراً له، مفصلاً الأحوال مثلاً لها شارحاً لعلة كل منها [٣].

- **في مسألة (دخول لام الابتداء على الخبر):**

فصل ابن مالك المسألة في باب كبير، وفي نهاية الباب زاد أبو حيان مواضع منبها أن المصنف أغفلها وهي مما يمتنع فيها دخول اللام:

- أن يكون الخبر جملة قسمية.

- أنها لا تدخل على واو الحال السادة مسد الخبر.

---

(١) انظر التذييل والتكميل: ٤/٩٥-٩٨
(٢) انظر التذييل والتكميل: ٥/٩٦ -١١٩
(٣) انظر بالتفصيل التذييل والتكميل: ٤/١٨٦- ١٨٧

- أنها لا تدخل على الحال الصريحة التي تسد مسد الخبر [١].

- **في مسألة (الإلغاء والإعمال في باب ظن):**

علق أبو حيان عن قول ابن مالك بضعف الإلغاء في نحو:(متى ظننت زيدٌ قائمٌ)، بأن فيه إبهاماً في التشبيه، وكان ينبغي أن يأتي بقانون كلي، وهو: ألا تتصدر، وأن تتقدم على المفعولين وقال:(كلامه -يقصد ابن مالك- كثير الإجمال والإبهام والتلفيف[٢]) .

(١) وانظر في تنظيمه للمسائل وتلخيصها أيضاً: التذييل والتكميل: ٦ /٧٥ -٧٦

(٢) انظر التذييل والتكميل: ٦/٦١، وانظر ٦/١٤٠ ، وانظر كذلك تلخيصه لباب الاشتغال وتنظيمه في ٦/٣٥٦ -٣٦٣

الفصل الثاني

المعنى عند أبي حيان

المقصود بالمعنى عند النحويين، هو مما قام بغيره[١]، وهو ما لخصه الإمام عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز حينما قال: " لستَ بواجدٍ شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأً إلى النظم، ويدخل تحتَ هذا الاسم إلا وهو معنًى من معاني النحو قد أُصِيبَ به موضعُه، ووُضِعَ في حقه، أو عُومِلَ بخلاف هذه المعاملة، فأُزِيلَ عن موضعه، واستُعْمِلَ في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وُصف بصحةِ نظمٍ أو فسادِهِ أ و وُصِفَ بمزيةٍ وفضلٍ فيه إلا وأنت تجد مرجعَ تلك الصحةِ، وذلك الفسادِ، وتلك المزيةِ، وذلك الفضلِ إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل في باب من أبوابه"[٢].

فالمعاني النحوية هي على قسمين:

قسم يراد به المعاني النحوية للكلمات أي تلك الوظائف التي تؤديها في الجملة أو التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة والنعت والتوكيد والحالية والتمييز....

وقسم يراد به المعاني النحوية للجمل أو الأساليب المترتبة على طرق التعلق الإسنادية وهي المعاني التي تستفاد من خلال التركيب أو الجملة بأسرها،

---

(١) انظر: مراعاة المعنى في التوجيه النحوي- د.حسني هاشم الحديدي_ مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة- جامعة الأزهر- العدد- ٣٢-المجلد الأول-٢٠١٤م-ص:٥٨٩.
وانظر أيضا المقصود في المعنى عند بعض النحاة البحث السابق، فقد أغنانا الباحث عن ذكر تلك الآراء.
(٢)دلائل الإعجاز:٨٣.

كالخبر والإنشاء والإثبات، والنفي، والاستفهام والنهي والدعاء والتمني والتعجب والمدح....

ومعنى ذلك كله أن غاية النحو أن يصل إلى المعنى الوظيفي وهو محصلة معاني النحو. (١)

ولهذا لم يكن ممكناً تقعيد كلام العرب على مستوى المبنى دون مراعاة المعنى.

وهو ما كان يعيه تمام الوعي علماؤنا حينما كانوا يعدون كتاب سيبويه كتاباً في علم العربية: نحواً وبلاغاً ومنطقاً، كتاباً يُمكّن مَن استوعبه من الإمساك بمقاصد العلوم البيانية كلها.

يقول الشاطبي (٢)عن كتاب سيبويه: "وكتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش، والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، بل هو بين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ في المعاني".

وقد عرض سيبويه في كتابه كيف تتصرف الألفاظ في المعاني في أبواب عدة منها: (باب اللفظ للمعاني (يقول فيه: "واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"(٣).

---

(١) انظر: بين الصناعة والمعنى عند السمين الحلبي: ٥٤- ٦٠

(٢) الموافقات: ١١٦/٤

(٣) الكتاب ٢٤/١

ويليه باب آخر بعنوان (باب ما يكون في اللفظ من الأغراض) يقول فيه: "واعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء" (١).

وتتوالى الأبواب حول علاقة اللفظ بالمعنى في كتاب سيبويه، فهذا باب في وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى (٢)، وهذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار (٣) .

ثم إن مسألة تصرف الألفاظ في المعاني ووجوه هذا التصرف ليست مطروحة في كتاب سيبويه في الأبواب التي تحمل مثل هذه العناوين وحدها، بل هي حاضرة في كل باب من أبواب الكتاب تقريباً، إذ ما من مسألة نحوية يتناولها بالتحليل إلا وكان يربط فيها بين التغيرات التي تحدث على مستوى اللفظ وما ينتج عنها من تعديل أو تحوير على مستوى المعنى.

لم يكن سيبويه هو الوحيد الذي اتجه بالدرس النحوي هذا الاتجاه الذي تسير منه الصناعة مع المعنى، بل إن عمله إنما كان جمعاً وتنظيماً وتحليلاً للمناقشات النحوية التي انشغل بها جيله والجيل السابق عليه، ولم يخرج أبو حيان عن هذا الاتجاه، بل تبع منهج سيبويه في امتزاج الصناعة النحوية بالمعنى والذي أكد عليه ابن جني في قوله: "فإن العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى"(٤).

---

(١) الكتاب ١/٢٤- ٢٥
(٢) الكتاب ١ /٢١٦
(٣) الكتاب ١/٢١١
(٤) المحتسب ٢/٢١١

فاستقامة المعنى أهم من استيفاء الإعراب وإن كان هناك خروج على السمت المألوف، فإن ذلك لإرادة معنى معين.

ومن ذلك:

- **في مسألة (كون اللفظ صفة لمفرد في معنى الجمع):**

ويظهر جلياً في باب الموصول [١].

- **في مسألة (حذف المصدر لطول الكلام)** [٢].

- **في مسألة (تقدم الخبر على المبتدأ):**

في باب الابتداء بقول " وسواء أكانا معرفتين أو نكرتين أم كان المبتدأ مشبها بالخبر فمتى دل المعنى على تمييز المبتدأ من الخبر في هذه الأسماء جاز أن يتقدم الخبر عن المبتدأ، ومتى لا يتميز وجب تقديم المبتدأ أو تأخير الخبر"[٣].

- **في مسألة(الإخبار عن اسم الجمع):**

يجوز فيه أن يخبر عنه إخبار الواحد، مراعاة للفظ، ويجوز مراعاة المعنى[٤].

- **في مسألة (مجيء ضمير الغائبين كضمير الغائبة):**

يجوز عود الضمير على الجمع وعلى ضمير المفرد، لتأولهم ذلك بجماعة، وهذا قول العرب[٥] .

---

(١) التذييل والتكميل: ٣/١٨-١٩

(٢) انظر التذييل والتكميل:٣/٢٩٣، وانظر كذلك في الحذف الجائز ٥/٣٢ -٣٤، ٥/٤١ ، ٥/٤٧ ، ٥/٤٩ ، ٥/١٣١ ، ٥/٢١٨ ، ٥/٢٩١

(٣) انظر التذييل والتكميل: ٣/٣٣٨

(٤) انظر التذييل والتكميل: ٢/١٣٩ وكذلك انظر ١/٢٨٣ ، ٢/٢٥٦

(٥) انظر التذييل والتكميل:٢/١٤٧ -١٥١

- **في مسألة (ماجاءت حاجتك):**

فقد حمل الجملة السابقة على(صار) لأن المعنى: أية حاجة صارت حاجتك، لكن ينبه أبو حيان إلى أن ذلك مقصور على هذا المثل دون القياس عليه [١].

- **في مسألة (كأن ومعانيها)**

إذ قد تدخل في التنبيه والإنكار والتعجب، فتقول: فعلت كذا وكذا كأني لا أعلم، وفعلتم كذا كأن الله لا يعلم ما تفعلون[٢] .

- **في مسألة (اسم الإشارة):**

يقول أبو حيان إن اسم الإشارة المفرد لا تجوز الإشارة به إلى اثنين بالنظر إلى اللفظ، بل بالنظر إلى المعنى، فقوله تعالى: "عوان بين ذلك"[٣] محمول على المعنى، كأنه قال: عوانٌ بين ما ذكر [٤].

وقد نبه أبو حيان في أكثر من مناسبة إلى أن صرف التغيير إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى المعنى، لأن المحافظة على المعنى أولى، وليست الألفاظ كذلك لأنها خديمة للمعاني[٥].

وفي السياق نفسه، يذكر أنه ينبغي مراعاة المعنى إذا تعارض مع اللفظ، أما إحالة المعنى فلا تنبغي[٦].

---

(١) انظر التذييل والتكميل:٤/١٦٢- ١٦٣

(٢) انظر التذييل والتكميل:٥ /٢٠ ، وانظر المعنى نفسه ٥/٢٢٧

(٣) الآية٦٨ من سورة البقرة.

(٤) انظر: ١/١٠٢

(٥) انظر التذييل والتكميل:١/١٠٣

(٦) انظر التذييل والتكميل:٤/٣٦٢- ٣٦٣

وينبه أيضاً أبو حيان على أن حمل الكلام على ما هو في معناه ليس بمطرد، بل تتبع فيه موارد السماع[١].

وكثيرة جداً تلك المواضع##، ولعلنا نجدها في كل باب نحوي:

ومن ذلك:

قول أبي حيان: (إن كان الكلام في معنى ما دخل عليه (إلا)، نحو: إنما كان زيد هو القائمُ، فهي عند الفراء كالمسألة التي قبلها [يقصد عدم جواز الفصل ولا النصب]، لأن (إنما) تؤدي عن معنى النفي والإيجاب[٢].

وذكر أيضاً في مواضع أخر أن الاعتناء بجهة المعنى أكثرُ إذا كانت رعاية اللفظ تخِّل بالمعنى، وكانت رعاية المعنى تخل بجهة اللفظ، غلب رعي المعنى أما إذا كان رُعي اللفظ لا يخل بشيء من جهة المعنى، وكان رعيُ المعنى يُخّل بجهة اللفظ، فلا ينبغي أن يراعى المعنى أصلا ويترك اللفظ [٣].

ومن ذلك:

- في مسألة(الفصل بالقسم):

رأى أبو حيان أن لا يقول بالمنع فيه أحد من العقلاء لأن الفطرة السليمة تقبل أن تخبر فتقول: (زيدٌ والله لأضربنه)، مشدّدا على أن مَنْ عنده أدنى مُسْكة من اللغة لا يمنع ذلك[٤] .

وانظر في ذلك: التذييل والتكميل:٦/٤٤- ٤٥، ٢١٥، ٢٨١، وانظر كذلك: ٦/١٣٤-١٣٥، ١٨٠ .

(١) انظر التذييل والتكميل:٢/٢١٨

(٢) انظر التذييل والتكميل:٢/٢٩٠ -٢٩١، وانظر في المعنى نفسه: ٥/١٨٠

(٣) انظر التذييل والتكميل:٦/٩٤

(٤) انظر التذييل والتكميل:٣/١٤

- **في مسألة(الوصل والخبر)**،أكدّ على أن المعنى المتفق بين الوصل والخبر أدّى إلى جواز الإخبار بجملة الشرط والجواب، وجواز الوصل بهما أيضاً، مستدلاً على ذلك بالحكم النحوي، وهو: إذا ارتبطت الجملتان بالفاء جاز أيضاً على أن يكون الضمير في إحداهما وإنْ لم يكن في الأخرى [١].

- وحيناً آخر يقرّر أن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام أصل نحوي عند البصريين ينبغي الوقوف عنده في الحكم على المسائل النحوية .

ومن ذلك:

- **في مسألة :(إعادة الضمير على الموصولات إذا وقعت بعد ضمير متكلم أو مخاطب) :**

فهو يرى عدم جواز وأن مَن أجاز قد وهم [٢].

- **في مسألة (وجوب تقديم الخبر إن كان دالاً بالتقديم على مالا يفهم بالتأخير) :**

وهي خير مثال على أن المعنى مفتاح الحكم النحوي عنده، إذ ذهب ابن مالك وهو مثل جماعة من النحويين إلى أن (سواء) خبر مقدم واجب التقديم والجملة بعده خبر،[٣] نحو قوله تعالى: "سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم"[٤]، وذلك لأن المعنى (سواء عليهم الإنذار وعدمُه) فلو قُدّم "أنفسهم" لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة، وذلك مأمُونٌ بتقديم الخبر، فكان ملتزماً (تقديم الخبر).[٥]

---

(١) انظر التذييل والتكميل: ٣/ ١٤

(٢) انظر التذييل والتكميل: ٣/ ٩٩

(٣) انظر.: شرح التسهيل ١/ ٣٠١

(٤) الآية:٦ من سورة البقرة.

(٥) انظر التذييل والتكميل: ٣/ ٣٤٦- ٣٥٠

وعلق أبو حيان بأن هذا هو مذهب جماعة من النحويين، ومنهم من ذهب العكس، فسواء مبتدأ والجملة بعده خبر، وذكر مذهباً ثالثاً، وهو أن (سواء) مبتدأ والجملة بعده فاعل .

بعد هذا العرض، ذكر أن (للسهيلي) مذهباً غريباً في المسالة[١]، وهو أن (سواء) ليس مبتدأ في (المعنى) إذ لو كان مبتدأ لكان في الجملة عائد، فالجملة إذاً ليست خبراً على الحقيقة.

ويظهر لنا أن أبا حيان قد أعجب بفلسفة السهيلي في المسألة، إذ أسهب في توضيح الفكر النحوي فيها، ومحوره أن المتحدث لا يريد من (سواء) المساواة في استواء الشيئين في صفة هي لهما كما إذا قلت: (سواء زيد وعمرو) وإنما المساواة في عدم المبالاة، إذ المعنى (لا أبالي أكان هذا أم هذا) فعاد معنى المساواة إلى فعل القلب وهو عدم الالتفات و إذا عُدم الالتفات بالقلب إلى الشيء عُدم العلم به، فصار معنى (سواءٌ علي): لا أبال، وصارت الجملة بعده في موضع المفعول بـ (لا أبالي)، كما تكون في موضع المفعول إذا قلت: لا أدري وصار الفعل نحو الضمير المخفوض في عليّ وعليهم.

ويظهر من هذا أن موضع الجملة بعد (سواء) موضع نصب بعد فعل القلب، وليس موضع رفع أبداً، والفاعل هو المجرور بحرف الجر في الجملة. وعلى هذا (سواء) مبتدأ في اللفظ دون المعنى، ولذلك لم يكن له خبر في الحقيقة.

ويختم المسألة بأن كل مبتدأ معناه معنى الفعل فخبره متروك مراعاة للمعنى الذي تضمنه الكلام، وهذا له نظائره في أبواب كثيرة في العربية.[٢]

---

(١) انظر رأي السهيلي في: نتائج الفكر ٤٢٨

(٢) انظر التذييل والتكميل٣ / ٣٤٩

- **في مسألة (الفصل بضمير الفصل):**

ذكر أبو حيان أن الفصل يجوز في نحو:(مررت بعبد الله هو السيدُ الشريف)، و(خرجت فإذا بعبد الله هو القائمُ)، على معنى فوجدت عبد الله[١].

- **في مسألة (تقديم المفعول به):**

في شرح أبي حيان لجواز قول العرب: (صرت غلامَه زيدٌ)، يوضح أن المفعول وإن تقدم في اللفظ على الفاعل فإنه مؤخر عنه في المعنى، ولذلك لا خلاف بين النحويين في جواز المسألة[٢] .

- **في مسألة (التذكير والتأنيث في ضمير الشأن):**

ذكر أبو حيان أن التأنيث أجود من التذكير عندما يليه مؤنث أو مذكر شُبه به مؤنث أو فعل بعلامة تأنيث، مع كون المعنى لا يختلف، إذ القصة والشأن بمعنى واحد، والتذكير جائز لكن التأنيث أجود لأن مع التأنيث مشاكلة تحسن اللفظ[٣] .

- **في مسألة (وجوب خفض المضارع إذا أضيفت إليه أسماء الزمان):**

رأى أبو حيان أنه يجب خفض المضارع قياساً في نحو قوله تعالى:" هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقهم" [٤] ولم يحصل ذلك، لأن الإضافة في المعنى إنما هي للمصدر المفهوم منه لأن المعنى: يومُ نفع الصادقين، ودلالته الفعل على المصدر من قبيل دلالة التضمن، والعرب لا تخبر عن شيء، ولا تضيف إليه إذا أتت في الإخبار أو في الإضافة باللفظ الذي يدل عليه دلالة مطابقة، فلذلك لم يؤثر الاسم

---

(١) انظر التذييل والتكميل٢/٢٩٥-٢٩٦

(٢) انظر التذييل والتكميل٢/٢٦٢

(٣) انظر التذييل والتكميل: ٢/٢٧٤-٢٧٦

(٤) الآية:١١٩من سورة :المائدة.

المضاف في الفعل لأنه غير مضاف إليه، من حيث إنه لا يدل على المصدر الذي هو اسم الزمان مضاف إليه في المعنى دلالة مطابقة.(١)

- **في مسألة (ارتفاع الاسم بعد الظرف على الفاعلية):**

يشرح أبو حيان الفرق بين مسألة ارتفاع الاسم بعد الظرف وبين ارتفاع الاسم بعد اسم فاعل في نحو (زيد في الدار أبوه) (أقائم زيد)، فيقول أن اسم الفاعل مشتق وعليه فيلحظ فيه لفظ الفعل، فإذا اقترنت به قرينة من القرائن التي يقوى بها معنى الفعل عمل عمله، والظرف لا لفظ للفعل منه، إنما هو معنى يتعلق بالحرف، ويدل عليه، فلم يكن في قوة القرينة التي اعتمد عليها أن تجعله كالفعل، كما لم يكن في قوته إذا كان ملفوظاً به دون قرينة أن يكون كالفعل حتى يجتمع الاعتماد المقوي لمعنى الفعل مع اللفظ المشتق من الفعل، فيعمل حينئذ عمل الفعل .

وكذلك إذا قلنا:(مررت برجل قائم أبوه) فالقيام مسند إلى الأب في المعنى، وإلى رجل في اللفظ، واتفق لما كان للكلام لفظ ومعنى، فكان في اللفظ جارياً على ما قبله، وفي المعنى مسنداً إلى ما بعده، وأما الظرف والمجرور فليس للصفة المشتقة لفظ يجري على ما قبله، إنما هو معنى يتعلق به الجار، وذلك المعنى مسند إلى الاسم المرفوع وخبر عنه، فصح أنه مبتدأ، والمجرور خبر له، والجملة في موضع نعت أو خبر (٢).

- **في مسألة (تقديم خبر ما زال عليها):**

رأى ابن حيان جواز المسألة سواء أنفي بما أم بغيره محتجاً أن هذه الأفعال، وإن كانت منتفية في اللفظ، فإنها موجبة في المعنى، والدليل على مراعاة

---

(١) انظر التذييل والتكميل:١/١٤٠- ١٤١

(٢) انظر التذييل والتكميل:٤/٥٤- ٥٧

هذا المعنى لها، كونهم لم يُدخلوا (إلا) على خبرها كما لا تدخل على خبر كان الثبوتية.

وردّ أبو حيان بأن المراعى في التقديم إنما هو اللفظ لا المعنى، والدليل أنهم لا يجيزون في (ما ضربتُ غير زيد) تقديم (غير) وإن كان المعنى على الإيجاب، رعيا للفظ (ما) فكذلك هذا [١].

- **في مسألة (وقوع ظرف الزمان خبراً عن الجثة):**

تجوز المسألة بشرط وجود قرينة تخرج معنى الظرف من الزمان إلى معنى الوصف [٢].

- **في مسألة (رفع المُوقَّت المتصرف من الظرفين بعد اسم عين مقدَّر إضافة بعد إليه):**

وذلك نحو:(زيد مني يومان أو فرسخان) أي: بعُد زيد مني يومان أو فرسخان . فإن كان مختصاً وقصد به المقدار، وقام على ذلك دليل نحو: (زيد مني المسجد الجامع) لا يكون فيه إلا الرفع [٣].

- **في مسألة (انتصاب حقا نصب المصدر بعد "أن"):**

ذهب أبو حيان إلى أنه لا يجوز انتصاب (حقا) نصب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله، لأنه ليس من المصادر التي يجوز نصبها على إضمار فعل[٤].

---

(١) انظر التذييل والتكميل: ٤/١٧٦- ١٧٧
(٢) انظر التذييل والتكميل: ٤/٥٨- ٦١
(٣) انظر التذييل والتكميل:٤/٧١
(٤) انظر التذييل والتكميل: ٥/٨٦- ٨٧

- **في مسألة موضع (أبو من هو) من قوله : (عرفتُ زيداً أبو من هو)**

بسط أبو حيان الآراء في هذه المسالة، إذ: منهم من نصب أيأن الجملة في موضع البدل. ومنهم من ذهب إلى أن الجملة في موضع نصب على الحال . ومنهم من ذهب إلى أنها في موضع المفعول الثاني لـ (عرفت) على أنها ضمنت معنى علمت(١).

واختار أبو حيان المذهب الأخير، مستدلاً على أن (عرفت) ضمن معنى (علمت)، بجواز رفع الاسم بعد (عرفت)، وانعقاد جملة من مبتدأ أو خبر بعد (عرفت)، فتكون إذ ذلك مُعَلّقة عنه لأنه مستفهم عنه في المعنى فتقول:(عرفتُ زيدٌ أبو مَنْ هو) جملة في موضع الخبر، فإذا انتصب كان على هذا المعنى من أصله مبتدأ أو خبر، وكان المنصوب مفعولاً أولاً والجملة موضع المفعول الثاني، كما كان خبراً حين ارتفع الاسم الأول (٢).

---

(١) انظر التذييل والتكميل:١٠٦/٦وانظر في السياق نفسه ١٩٦/٥ -١٩٧، ٥ /٢٦٣، ٢٨٠/٥

(٢) انظر التذييل والتكميل: ١٠٦/٦- ١٠٧

خـــــاتمة

لقد اتضح لنا من خلال هذا البحث ما يلي:

- لقد أشرب أبو حيان حُبَّ الكتاب لسيبويه، فأحبه حتى الصميم، فهو عمدة النحو وأساس هذا العلم.
- لقد برع في علوم جمة، وأفاد من مدارس متنوعة، ودقق في مذاهب شتى، إلا أن النحو صناعة ومعنى طغى على كل تلك المعارف.
- لقد برع أبو حيان في علم النحو وأبدع وتميز؛ إذ نجده وضع خطةً ومذهباً ومنهجاً ثابتاً يسير وفق خطاه في وضع القواعد النحوية، معتمدًا على الأصول، ملتزمًا بسياسة إمام النحو(سيبويه)في ذلك، وها هو يقول: (إنا نرجع فيها إلى السماع فلا نثبت شيئًا من الأحكام النحوية إلا بعد إثبات نوعه، ولا نثبت شيئًا منه بالقياس؛ لأن كل ترتيب له شيء يخصه، فلو قسنا شيئا على شيء لأوشك أن نثبت تراكيب كثيرة ولم تنطق العرب بشيء من أنواعها، والقياس الذي نذكره نحن في النحو إنما هو بعد تقرر السماع، فلا نثبت الأحكام بالقياس، إنما نثبتها بالسماع من العرب، ويكون في الأقيسة إذ ذاك تأنيس وحكمة لذلك السماع، ومن تأمل كلام سيبويه وجده في أكثره سالكًا هذه الطريقة التي اخترناها في إثبات الأحكام بالسماع).[١]
- لقد اتبع أبو حيان منهجًا متفردًا خاصًا به في النحو والصرف، فهو ليس مقلدًا ولا تابعًا لأحد، بل كان ينظر في المسألة أو القضية نظرة تمحيص وتدقيق فيأخذ رأي هذا النحوي إن اعتقد بصحته، ويرفض رأي ذاك إن رأى فيه خللًا واضطرابًا، ويختار من المذاهب ما وافقه السماع وشهد له القياس، سواء أكان مذهبًا بصريًا أم كوفيًا أم بغدادياً أم أندلسيًا، فلم يكن متعبدًا لأحد،

---

(١)انظر التذييل والتكميل:٣/١٥٣المحطوط،نقلاً عن محققه، لأنني لم أقف على النص في الأجزاء المطبوعة منه.

فهو لم يكن ليعتد بأقوال البصريين لولا أنه وجدهم اعتمدوا في تقعيد أصولهم النحوية على السماع الكثير المطرد الذي لا يدخله الشك، وبنوا أقيستهم على ما توافر السماع به من قبائل موثوق بها، وتبعيته هذه تبعية الدليل، فإذا ضعف الدليل خالفهم.(١)

ولقد صرح بذلك فقال:(ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون).(٢)

وكان يقول:(وليس العلم محصورًا ولا مقصورًا على ما نقله وقاله البصريون، فلا تنظر إلى قولهم إن هذا لا يجوز).(٣)

- لقد تفرد في وضع المنهج الذي سار عليه في كتابه التذييل وتمييز بالالتزام بذلك المنهج.

لخّص أبو حيان كلام العرب بالنظر إلى اللفظ والمعنى إلى ثلاثة أقسام:

- أكثره وأعلاه أن يطابق اللفظ معناه الذي وضع له أولاً .
- أن يُغلَب اللفظ على المعنى، نحو: أظن أن تقوم، اتفقت العرب والنحاة على صحتها(٤)، وأبطل أكثر النحويين (أظن قيامك) ومعنى (أن تقوم: قيامك) وإنما جاز ذلك لأن الظن لا يكتفي بكلمة واحدة و (أن تقوم كلمتان) فكأنك أتيت بما أصله المبتدأ والخبر الذي يكتفي بهما الظن، بخلاف (قيامك) فإنه كلمة واحدة في اللفظ.
- تغليب المعنى على اللفظ (٥).

---

(١) انظر النحو في أبيات البحر المحيط:٥٠٤.

(٢) انظر البحر المحيط:١٥٩/٣،والنحو في أبيات البحر المحيط:٥٠٤.

(٣) انظر البحر المحيط:٣١٨/٢،٣١٧.

(٤) انظر في ذلك:الكتاب ٢٣٦/١

(٥) انظر التذييل والتكميل: ١٢٧/٦- ١٢٨

المصادر والمراجع

١. أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي، بغداد-١٩٦٦م- ١٣٨٥هـ.

٢. أبيات النحو في تفسير البحر المحيط، تأليف: شعاع إبراهيم المنصور،ط١- ١٤١٤هـ -١٩٩٤م، مطبعة المدني- مكتبة دار التراث- مكة- السعودية، (أصل الكتاب رسالة ماجستير للباحثة- رحمها الله-).

٣. أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د.محمد خفاجي،ط١- دار الجيل-بيروت-١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م.

٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، مراجعة: د.رمضان عبد التواب، مطبعة المدني- مكتبة الخانجي، القاهرة- طبعة (١) ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨م.

٥. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفضلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة ٣، بيروت ١٤٠٨/١٩٨٨

٦. الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، قدم له وضبطه، د.أحمد سليم الحمصي، د.محمد أحمد قاسم،١٩٨٨م.

٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٧م

٨. الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ١٩٨٨م

٩. البحث اللغوي عند العرب، د.أحمد مختار عمر، القاهرة،١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢م.

١٠.بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت- بدون تاريخ.

١١.بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر، القاهرة، سنة ٢٠٠٩م.

١٢.التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ.

١٣.التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم -دمشق-ط١، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.

١٤.تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، القاهرة -دار الفكر للطباعة والنشر،ط٢- ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

١٥.الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد النجار -دار الكتب-بدون تاريخ.

١٦.دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني، شركة القدس،١٤١٣هـ.

١٧.دلالات التراكيب دراسة بلاغية، د.محمد موسى أبو موسى، ط٢، القاهرة- مكتبة وهبة،١٤٠٨ -١٩٨٤م.

١٨.شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي-القاهرة-١٩٣٢م.

١٩.شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور بدوي المختون، ١٤١٠هـ، مصر.

٢٠.شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٢١.شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م.

٢٢.شرح المفصل تأليف، ابن يعش، عالم الكتب، بيروت.

٢٣.شواهد أبي حيان في تفسيره، د صبري إبراهيم السيد، الإسكندرية- ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٤.العلل النحوية في كتاب سيبويه، أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩ م .

٢٥.فصول في فقه اللغة، د رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٢٦.القياس في النحو، منى إلياس، دار الفكر، ١٤٠٥هـ.

٢٧.القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، د.سعيد الزبيدي، دار الشروق للنشر والتوزيع،ط١-١٩٩٧م

٢٨.كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٩.الكليات للكفوي، تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٠.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني الجزء الأول، تحقيق علي النجدي ناصف، د.عبد الحليم النجار، القاهرة، ١٣٨٦هـ. الجزء الثاني، القاهرة، ١٣٨٩ هـ.

٣١.معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٣-١٤٠٣-١٩٨٣م.

٣٢.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح عبد اللطيف الخطيب، دار العروبة، الكويت، ط ١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٣.المقاصد الشافية في شرخ الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج ٣، تحقيق عياد الثبيتي، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٢٨هـ.

٣٤.المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بدن تاريخ نشر.

٣٥.الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان- دار الفكر- بيروت.

٣٦.نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق محمد البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.

٣٧.النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي الغرناطي: تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، بغداد-مؤسسة الرسالة- بيروت- ط١- ١٤٠٥- ١٩٨٥م.

٣٨.الوافي بالوفيات لصلاح الدين بن خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: س.ديدر ينغ،ط٢، فزانز شتايز بفسبادن،١٣٨٩-١٩٧٠م.

المجلات العلمية والدوريات:

١. أبو حيان النحوي الأندلسي ومنهجه في كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب)، د.مزيد إسماعيل نعيم، بحث منشور في مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب- دمشق- العددان: ١٣- محرم-١٤٠٤(أكتوبر) ١٤- ربيع الثاني ١٤٠٤(يناير) السنة الرابعة-١٩٨٤م.

٢. مجلة مركز دراسات الكوفة: (العلل التعليمية وتطبيقها الأصول في النحو أنموذجاً): حيدر جبار عيدان، العدد السادس، ٢٠٠٧م.

٣. مراعاة المعنى في التركيب النحوي، د.حسني هاشم الشيد الحديدي، مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة- جامعة الأزهر-العدد٣٢-٢٠١٤.القاهرة-مصر.

المواقع:

أصول النحو٢: مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية- الموقع الرسمي لجامعة المدينة.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــوع	رقم الصفحة
١	المقدمة	
٢	تمهيد : الكتاب نظرة عامة	
٣	المبحث الأول : البحث في المعطيات السياقية للشعر الجاهلي	
٤	أولا : صلة الشعر بالبيئة الطبيعية والتاريخية :	
٥	ثانيا: الكتابة وصلتها بقضية التوثيق :	
٦	المبحث الثاني : البحث في وثوقية الوسيلة الناقلة للشعر، ويشمل:	
٧	أولا : تقييد الشعر في صحيفة مدونة	
٨	ثانيا : الرواية الأدبية	
٩	ثالثا : الرواة	
١٠	المبحث الثالث : البحث في وثوقية المتن الشعري	
١١	الخاتمة	
١٢	المصادر والمراجع	
١٣	فهرس الموضوعات	